معاني المُحْكَم والمتشابه في القرآن الكريم

د . أحمد حسن فرحات

ـ بين يدي البحث ـ

قال الله تعالى :

« هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ »[1]

لقد بيّنت هذه الآية القرآنية أن في آيات الكتاب مُحْكَماً ومتشابهاً ، ولقد اختلف العلماء في المراد بالمحكم والمتشابه ، وأكْثَرَ المفسرون من ذكر الأقوال في المتشابه خاصة ، كما اختلفوا في «الراسخين» هل هم يعلمون المتشابه أو لا؟ بناء على عطف «الراسخون» على قوله «إلا الله» أو اعتبارها كلاما مبتدأ على طريق الاستئناف كذلك اختُلِف في معنى «التأويل» الوارد في الآية .

---

(١) آل عمران : ٧.

ولقد كان موضوع «المحكم والمتشابه» من الموضوعات التي أثارت جدلاً كثيراً بين أصحاب المذاهب والفرق حيث تعتبر كل فرقة الآيات التي تؤيد ما ذهبت إليه من المحكم ، والآيات التي تخالف مذهبها من المتشابه ، ومن هنا أصبح المحْكم عند فرقة هو عين المتشابه عند الفرقة المخالفة ، كما أن المتشابه عند فرقة هو عين المحكم عند فرقة أخرى !! وفي ذلك من الفساد ما لا ينضبط ولا ينحصر .

وبلغ من اهتمام المفسرين والمعنيين بالدراسات القرآنية أن أفردوا المحكم والمتشابه بمؤلفات خاصة يستقصون فيها الأقوال المأثورة ويحاولون الوصول من خلالها إلى نتائج يرضون عنها ، ونذكر من ذلك على سبيل المثال كتاب «متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، ورسالة «الإكليل في المتشابه والتأويل» لشيخ الإسلام ابن تيمية . . . كذلك عرض له المفسرون في تفاسيرهم والأصوليون في مصنفاتهم وعلماء الاعتقاد والكلام في كتبهم ، وبذلك اختلفت مناهج البحث باختلاف منازع الباحثين وتعددت طرقه وأساليبه بتعدد طرقهم واتجاهاتهم .

ولا بد لنا أن نعترف بادىء ذي بدء بصعوبة البحث ووعورته ، وأن ذلك يرجع إلى الخلاف في تحديد المتشابه ، والخلاف في الوقف ، والخلاف في معنى (التأويل) ، وتحديد هذه الأشياء الثلاثة المختلَف عليها مرتبط بعضه ببعض ومتداخل غاية التداخل ، مما يجعل المهمة أكثر صعوبة وتعقيدا .

ولقد فكرت كثيرا قبل البدء بصياغة هذه الدراسة ، هل أصوغها على طريقة البحوث المباشرة ؟ أو أعرضها من خلال تفسير الآية السابعة من سورة آل عمران ـ على طريقة المفسرين ـ ؟ وأخيرا وجدت نفسي تميل الى الاقتناع بجدوى الطريقة الثانية ، لملابسات كثيرة تحيط بطبيعة الموضوع وطبيعة صلته بالآية القرآنية والسورة التي وردت فيها ، ولعلّ ذلك مما يساعد على حصر الموضوع وتحديده وعدم الذهاب به بعيدا عن ضوابط النص وإيحاءاته مما يمكن أن تجر اليه الاستطرادات والخواطر التي أشرت إليها في مطلع كلامي .

ومن الله أستمد العون والسداد والتوفيق .

في سبب النزول :

يذكر المفسرون أن مطالع سورة آل عمران إلى بضع وثمانين آية منها نزلت بشأن وفد نصارى نجران الذين قدموا المدينة عام الوفود وخاصموا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في شأن عيسى بن مريم ـ عليه السلام ـ وقد قال في ذلك الطبري عن الربيع قال :

«عمدوا ـ يعني الوفد الذين قدموا على رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من نصارى نجران ـ فخاصموا النبي صلى الله عليه وسلم . قالوا : ألست تزعم أنه كلمة الله وروح منه ؟ قال : بلى ! قالوا : فحسبنا ! فأنزل الله عز وجل : «فأما الذين في قلوبهم زَيْغٌ فيتَّبِعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنةِ» ثم إن الله ـ جل ثناؤه ـ أنزل : «إن مثَل عيسى عند الله كمثلِ آدمَ» ـ آل عمران : ٥٩ .

قال الطبري بعد ذكره لهذه الرواية :

« وقال آخرون » : بل أنزلت هذه الآية في أبي ياسر بن أَخطب ، وأخيه حُيَيِّ بن أَخطب ، والنفر الذين ناظروا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في قَدْرِ مدة أُكْلِه وأُكْل أُمَّتِه ـ (والأُكْل : العُمْر) ـ وأرادوا عِلْم ذلك من قِبَل قوله «آلم» و «المص» و «المر» و «الر» ، فقال الله ـ جل ثناؤه فيهم ـ «فأمَّا الذين في قلوبهم زيغ» يعني : هؤلاء اليهود الذين قلوبهم مائلة عن الهدى والحق . . . » ـ الطبرى : ٦ : ١٨٦ ـ ١٨٧ .

ويقول الأستاذ سيد قطب ـ رحمه الله ـ في كتاب «الظلال» : ٣٥٢/١ :

« وتذكر عدة روايات أن الآيات من ١ـ٨٣ نزلت في الحوار مع وفد نصارى نجران اليمن الذي قدم المدينة في السنة التاسعة للهجرة . ونحن نستبعد أن تكون

السنة التاسعة هي زمن نزول هذه الآيات . فواضح من طبيعتها ومن جوها أنها نزلت في الفترة الأولى من الهجرة ، حيث كانت الجماعة المسلمة بعد ناشئة . وكان لدسائس اليهود وغيرهم أثر شديد في كيانها وسلوكها .

وسواء صحت رواية أن الآيات نزلت في وفد نجران أم لم تصح ، فإنه واضح من الموضوع الذي تعالجه أنها تواجه شبهات النصارى وبخاصة فيما يتعلق منها بعيسى ـ عليه السلام ـ وتدور حول عقيدة التوجيه الخالص كما جاء به الاسلام . وتصحح لهم ما أصاب عقائدهم من انحراف وخلط وتشويه ، وتدعوهم الى الحق الواحد الذي تضمنته كتبهم الصحيحة التي جاء القرآن يصدقها .

ولكن هذا الفصل يتضمن كذلك إشارات وتقريعات لليهود وتحذيرات للمسلمين من دسائس أهل الكتاب . وما كان يجاورهم في المدينة من أهل الكتاب ممن يمثل مثل هذا الخطر إلا اليهود» .

ويقول في هامش الصفحة ٣٦٢ من المجلد الأول :

« يذكر الأستاذ محمد عزة دروزة في كتابه القيم «سيرة الرسول : صورة مقتبسة من القرآن الكريم» : «يستفاد من الروايات أن هذا الوفد قد قدم الى المدينة في الربع الأول من الهجرة» ولا أدري إلى أيّ الروايات استند في تحديد هذا التاريخ ؟ فكل الروايات التي رجعت إليها تحدد العام التاسع أوْ لا تذكر إلا قصة وفد نجران مع بقية الوفود (ومعروف أن عام الوفود هو العام التاسع) .

نعم ذكر ابن كثير في التفسير احتمال أن قدوم وفد نجران كان قبل الحديبية ، ولم يقل علام استند في هذا الاحتمال[1] ؟

---

(١) إن ابن كثير ـ وهو يفسر الآية : ٦٤ من سورة آل عمران «قل يا أَهلَ الكتاب تعالَوْا الى كلمة سواء بيننا وبينَكُمْ ألاَّ نَعبُدَ إلاَّ الله ولا نُشركَ به شيئاً ولا يتخذَ بعضُنا بعضاً أرباباً مِنْ دونِ الله فإنْ تولَّوْا فقولُوا اشْهدُوا بأناَّ مُسْلمونَ» ـ لاحظ ـ

وعلى أية حال : فإن احتمال نزول هذه الآيات في وفد نجران متعلق باحتمال أن الوفد قدم قبل الحديبية . فإذا صح هذا صحَّ ذلك . أما إذا اعتمدنا الروايات الكثيرة عن توقيت قدوم وفد نجران عام الوفود في السنة التاسعة ، فإننا نجد أنفسنا مضطرين للفصل بين هذه الآيات والمناسبة التي تذكر الروايات أنها نزلت فيها» .

ولو أننا رجعنا الى كتاب الأستاذ دروزة «الجهاد في سبيل الله في القرآن والحديث[٢] » لوجدنا أنه يذكر نص كتاب عهد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ

=أن هذه الآية قد كُتِبت في كتاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى هرقل عظيم الروم ، وقد تُلِيَ هذا الكتاب على مسمع أبي سفيان في حضرة هرقلَ قبْلَ أن يُسْلِمَ أبو سفيان، وكان ذلك قبل فتح مكة . .

ثم يقول ابن كثير : وقد ذكر محمد بن اسحاق وغير واحد أن صدر سورة آل عمران إلى بضع وثمانين آية منها نزلت في وفد نجران . وقال الزهري : «هم أول من بذل الجزية» . ولا خلاف في أن الجزية نزلت بعد الفتح ، فما الجمع بين كتابه هذه الآية قبل الفتح إلى هرقل في جملة الكتاب وبين ما ذكره محمد بن اسحاق والزهري ؟ والجواب من وجوه :

ـ أحدهما : يحتمل أن هذه الآية نزلت مرتين : مرة قبل الحديبية ، ومرة بعد الفتح .

ـ الثاني : يحتمل أن صدر سورة آل عمران نزل في وفد نجران إلى عند هذه الآية ، وتكون هذه الآية نزلت قبل ذلك ، ويكون قول ابن إسحاق : «إلى بضع وثمانين آية» ليس بمحفوظ لدَلالة حديث أبي سفيان .

ـ الثالث : يحتمل أن قدوم وفد نجران كان قبل الحديبية ، وأن الذي بذلوه مصالحة عن المباهلة لا على وجه الجزية بل يكون من باب المهادنة والمصَالحة ووافق نزول آية الجزية بعد ذلك على وفق ذلك ، كما جاء فرض الخمس والأربعة الأخماس وفق ما فعله عبد الله بن جحش في تلك السرية قبل بدر ، ثم نزلت فريضة القسم على وفق ذلك .

ـ الرابع : يحتمل أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما أمر بكتب هذا في كتابه الى هرقل لم يكن أنزل بعد ، ثم نزل القرآن موافقا له كما نزل بموافقة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في الحجاب ، وفي الأسارى ، وفي عدم الصلاة على المنافقين ، وفي قوله : «واتخذوا من مقام إبراهيمَ مُصَلًّى» وفي قوله : «عسى ربه إنْ طلقكُنَّ أن يُبدِلَه أزواجاً خيراً منكُنَّ ـ الآية ـ » .

وبهذا يظهر لنا أنَّ قول ابن كثير «يحتمل أن قدوم وفد نجران كان قبل الحديبية» إنما هو نوع من الافتراض المحتمل لدفع التعارض الذي لمحه بين وجود الآية ٦٤ في كتاب النبي ، صلى الله عليه وسلم، إلى هرقل والذي كان قبل فتح مكة ، وبين القول بأن مطالع السورة إلى بضع وثمانين آية نزلت في وفد نصارى نجران في العام التاسع بعد الفتح .

(٢) ٣٦٨ .

لنصارى نجران أخذاً من كتاب الخراج لأبي يوسف ـ وهو أقدم من سيرة ابن هشام وطبقات ابن سعد ، وأسماء الشهود عليه تدل على أن العهد قد كتب بعد أمد من فتح مكة ، أي في السنة الهجرية التاسعة . . . . ثم يقول الأستاذ دروزة في الصفحة ٣٧٠ من كتابه : « . . . ولم يذكر ابن هشام العهد ولا ما وضعه النبي عليهم من حلل وأوجبه عليهم من معونات إذا صار في اليمن كيد ، ويلحظ أن ابن هشام ذكر هذا الخبر قبل خبر وقعة أحد ، وما جرى في وقعة أحد أشير إليه في الشطر الثاني من سورة آل عمران . والمفسرون متفقون على أن الشطر الأول من السورة نزل في مناسبة قدوم وفد نجران ومناظرته مع النبي كما ذكره ابن هشام . وهذا لم يرد لا في كتاب الخراج ولا في طبقات ابن سعد . وقد خطر لنا بسبب ذلك أن يكون نصارى نجران قد أرسلوا إلى النبي وفداً مرتين : مرة قبل وقعة أحد وبعد وقعة بدر التي انتصر المسلمون فيها على قريش ، وكان لها دويّ في العرب ، فجاء وفد من نصارى نجران لاستطلاع النبأ العظيم ، ثم جاء وفد منهم مرة أخرى بعد أن تم فتح مكة ، ووصلت سرايا النبي إلى اليمن فدخلوا تحت حكمه وفي ذمته وأخذوا منه العهد ، والله تعالى أعلم» .

وبذلك يوضح الأستاذ دروزة ما سبق أن أجمله في كتاب السيرة الذي أشار اليه الأستاذ سيد قطب ، وأنه يقول بوجود وفدين لنصارى نجران لا وفداً واحداً ، وذلك ليجمع بين روايات المفسرين في نزول صدر السورة في وفد نصارى نجران ـ الذي يحدده قبل غزوة أحد [1] ـ الوارد ذكرها في السورة وبين العهد الذي أخذ على نصارى

---

(١) يبدو أن الأستاذ دروزة قد أدخل تعديلا على قدوم هذا الوفد المفترض حيث ذكر في الطبعة القطرية الجديدة من كتابه «سيرة الرسول» وفي حاشية الصفحة ٢٣٧ من الجزء الثاني ما يلي :

« ولا يذكر ابن هشام الذي انفرد في تفصيل خبر قدوم هذا الوفد والمناظرة (ج ٢ ، ص ٢٠٤ ـ ٢١٦) والذي ذكر أن الشطر الأول من سورة آل عمران قد نزل في صددهما تاريخ قدوم هذا الوفد ، والشطر الثاني من سورة آل عمران هو في صدد وقعة أحد التي كانت في السنة الهجرية الثالثة ، وقد يقتضي هذا تقديم الشطر المروي نزوله في صدد الوفد على الشطر الذي نزل في صدد هذه الوقعة أن يكون قدوم هذا الوفد قبل هذه الوقعة . غير أن حالة العداء الشديد التي كانت بين مكة والمدينة تجعلنا نستبعد قدوم هذا الوفد في هذا الظرف . ومع أن سياق ابن هشام عن هذا الوفد ورد في كتابه قبل سياق وقعة بدر ـ وهذا غريب ـ فإنه ذكر قبله بعض أعمال لليهود من جملتها تحريضهم قريشا وغطفان على غزو المدينة ونقْض بني قريضة للعهد مع المسلمين . وهذا وذاك إنما وقعا في السنة الهجرية الخامسة ، ومهما يكن من أمر فالذي نميل اليه هو أن قدوم الوفد كان بعد صلح الحديبية أي في أواخر السنة الهجرية السادسة حيث وقفت حالة الحرب بين مكة والمدينة ، والله أعلم . » .

نجران الوافدين على المدينة في السنة التاسعة من الهجرة . وينص هنا أنه لا يعتمد في ذلك على أثر مروىٍّ ، وإنما هو خاطر خطرَ له ليجمع بين الروايات .

والذي نميل إليه أن المراد بسبب النزول هنا، ليس هو حادثة بعينها وقعت نزلت على إثرها الآيات كما هو الحال في سبب النزول الصريح وإنما هو من باب أن ما جاء في هذه السورة من حجاج لأهل الكتاب يدخل فيه نصارى نجران وغيرهم ـ وهذا ما يسمى في اصطلاح علوم القرآن بسبب النزول غير الصريح ـ وقد قال في مثل هذا السيوطي في (إتقانه) نقلاً عن الزركشي في (برهانه) :

« قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال : نزلت هذه الآية في كذا فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم ، لا أن هذا كان السبب في نزولها ، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية ، لا من جنس النقل لما وقع[1] » .

أما الطبري فبعد أن ذكر الروايتين في سبب النزول علق عليهما بقوله :

« قال أبو جعفر : والذي يدل عليه ظاهر هذه الآية أنها نزلت في الذين جادلوا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بمتشابه ما أنزل إليه من كتاب الله إما في أمر عيسى ، وإما في مدة أُكْلِهِ وأُكْلِ أمته ، وهو بأن تكون في الذين جادلوا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بمتشابهه في مدته ومدة أمته أشبه ، لأن قوله : «وما يعلم تأويله إلا الله» دالٌّ على أن ذلك إخبار عن المدة التي أرادوا علمها من قبل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله . فأما أمر عيسى وأسبابه ، فقد أعلم الله ذلك نبيه محمدا ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأمَّته وبيَّنه لهم ، فمعلوم أنه لم يَعْنِ به إلّا ما كان خفياً من الآجال» . [2]

هذا ما قيل في سبب النزول من روايات وما ورد عليها من اعتراضات ، وإننا نميل إلى أنها نزلت في أهل الكتاب عموما دون تخصيص بأحد الفريقين من اليهود أو النصارى ، وأنها تحكي مواقفهم من القرآن الكريم والتشكيك فيما جاء فيه بناءً على تتبع المتشابه . ومما يؤكد ذلك؛ الحديث في أول سورة آل عمران حيث أشار الى القرآن الكريم وتصديقه للكتب السابقة له كالتوراة والإنجيل، ثم تناول النص بعد ذلك كلاًّ من اليهود والنصارى ، ولم يقتصر على أحد الفريقين دون الآخر .

---

(١) الاتقان : ١/ ٩٠.

(٢) الطبري : ١/ ١٩٥ـ ١٩٦ .

ولا بد من الاشارة أيضاً إلى أن «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» وعلى هذا فيدخل مع اليهود والنصارى كل من سار على طريقتهم واقتفى آثارهم في تتبع المتشابه ـ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله من الكفرة والمبتدعة وغيرهم.

الكتب الإلهية واحدة في مصدرها وغايتها

تبدأ سورة آل عمران بالإشارة إلى مصدر ـ القرآن الكريم وأنه منزل بالحق من عند الله تعالى : «ألم . الله لا إله الاّ هُوَ الحيُّ القيُّومُ . نَزَّلَ عليكَ الكتابَ بالحقِّ» ثم تبين موقف هذا الكتاب من الكتب السابقة التوراة والإنجيل ، باعتبارهما آخر الكتب نزولاً قبل القرآن الكريم ، ولأن أهل التوراة والانجيل هم الذين يثيرون الشكوك حول متشابه القرآن «وأنزل التوراة والانجيل من قبل» ثم يبين الهدف من إنزال الكتب الالهية : «هُدىً للناسِ» وبذلك يكون قد أعطى الناس ميزاناً يرجعون اليه عند الاختلاف ، ومقياسا يقيسون به الأمور فيعرفون الخير من الشر ، والهدى من الضلال : «وأَنْزَلَ الفُرقانَ» .

وقد وصف الله في القرآن الكريم كلاًّ من التوراة والقرآن بأنهما فرقانٌ ، فقال عن التوراة : ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياءً وذكراً للمتقين ـ الأنبياء : ٤٨» . وقال عن القرآن الكريم : « تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ـ (الفرقان ـ ١) وقد كان مقتضى هذا الفرقان أن يميز أهل الكتاب بين تعاليم الله المنزلة في كتبه والتي يصدق بعضها بعضا ، وبين الأهواء والرغبات المخالفة لما جاء في تلك الكتب والتي يثيرها بعضهم بقصد التشكيك في صحة القرآن الكريم متناسين في ذلك أن الكفر بآيات الله المنزلة في القرآن كفر بآيات الله المنزلة كلها؛ لأن هذه الآيات يصدق بعضها بعضا ، فلا بد أن يكون إنكار البعض إنكاراً للكل : « إنَّ الذين كفَروُا بآياتِ الله لَهُمْ عذابٌ شديدٌ والله عزيزٌ ذو انتقامٍ » وليعلم هؤلاء الكافرون بآيات الله أن الله مطلع على عملهم لأنه خالقهم وهو أعلم بمن خلق «إنَّ الله لا يخفَى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السماءِ . هو الذي يصوِّرُكُمْ في الأرحامِ كيف يشاءُ لا إلَهَ إلاَّ هُوَ العزيزُ الحكيمُ» .

انقسام القرآن إلى مُحْكَمٍ ومُتَشابِهٍ

بعد أن ذكر وحدة الكتب الإلهية في مصدرها وغايتها ، وبيّن تصديق بعضها لبعض ، يعود للحديث عن القرآن الكريم مؤكداً نزوله من عند الله تعالى ومبينا أن من آياته محكماً ومتشابهاً :

« هُوَ الذي أَنْزَلَ عليكَ الكتابَ منْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكتابِ وأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ . . » .

ولا بد لنا أن نشير ـ هنا ـ إلى أن القرآن الكريم كله وصفَ بالاحكام في قوله تعالى : «كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ»[1] ووصف كله بالتشابه في قوله تعالى :

« الله نزَّل أَحْسَنَ الحديثِ كتاباً متشابهاً مَثَانِيَ » .

وهذا يقتضي منا بيان المراد بالاحكام العام الذي هو صفة لآيات القرآن كلها والتشابه العام الذي هو صفة له أيضا وذلك قبل أن نخوض في معنى المحكَمِ والمتشابِه الذي تنقسم إليه آيات القرآن كما أشارت إلى ذلك الآية السابقة من سورة آل عمران .

كما يحسن بنا قبل ذلك أن نبين معنى الإحكام والتشابه في اللغة العربية باعتباره مقدمة لا بد منها للدخول إلى معنى الإحكام والتشابه في استعمالات القرآن الكريم .

المحكم والمتشابه في اللغة :

ولنبدأ أولاً بالمحكم ثم نثني بالمتشابه :

المحكم في اللغة :

قال أبو البقاء في كلياته :

« الحكم في اللغة : الصرف والمنع للاصلاح ، ومنه : «حَكَمَةُ الفرس» : وهي

---

(١) هود : ١

الحديدة التي تمنع عن الجموح . ومنه : «الحكيم» : لأنه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها .

والإحكام : الاتقان أيضا :

ومنه قوله تعالى : « أُحكِمَتْ آياتُهُ » : أي مُنِعتْ وحُفِظتْ عن الغلط والكذب والباطل والخطأ والتناقض .

ومنه اسم «الحكيم» أي : العالم صاحب الحكمة والمتقن للأمور ، ومعنى (الحكيم) في الله ، بخلاف معناه إذا وصف به غيره ، ومن هذا الوجه قال تعالى : «أَلَيْسَ الله بأحكمِ الحاكمينَ» . والحكم أيضا : البَتُّ والقَطْع على الاطلاق [1] . »

ويبدو لنا من هذا النص الأصل اللغوي لمعنى الكلمة وهو «الصرف والمنع للإصلاح» ثم كيف تصرفت إلى معنى «الإتقان» ومعنى «البت والقطع» وهي معان يترتب بعضها على بعض ويستلزم بعضها بعضا .

وقال صاحب لسان العرب :

« العرب تقول : حكمت ، وأحكمت ، وحكَّمْتُ ، بمعنى : مَنَعْتُ وردَدْتُ . ومن هذا قيل للحاكم بين الناس : حاكم ؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم . قال : ومنها سُمِّيت «حَكَمَة اللجام» ؛ لأنها تُردُّ الدابة . . . [2] »

وهذا يعني أن مادة «حكم» في الفعل الثلاثي المجرد ، والرباعي المزيد بالهمزة أو التضعيف كلها تفيد معنى واحداً . ومن هنا جاء في اللسان :

« وقال بعضهم في قول الله تعالى : «الر . تلك آيات الكتاب الحكيم» : إنه «فعيل» بمعنى «مُفْعَل» واستدلّ بقول الله ـ عز وجل ـ : «الر . كتاب أحكمت آياته» قال الأزهري : وهذا ـ إن شاء الله كما قيل ـ : «والقرآن يوضح بعضه بعضا» . قال :

---

(١) الكليات : ٢/٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٢) اللسان : ١٢/١٤١ ، طبعة صادر.

وانماً جوزنا ذلك وصوّبناه ؛ لأن «حكمت» يكون بمعنى «أحكمت» فرد إلى الأصل .

وحكم الشيء وأحكمه ـ كلاهما ـ : منعه من الفساد ، » . [1]

وجاء في اللسان أيضا :

« وفي الحديث ـ في صفة القرآن ـ : « وهو الذكر الحكيم» أي : الحاكم لكم وعليكم . أو هو المُحكَمَ الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب . . . »[2]

ونستنتج مما سبق أن القرآن سميّ مُحْكَماً ؛ لأن الله أحكمه ، أي جعله متضمناً للحكمة ، وما كان كذلك كان بعيدا عن الاختلاف والاضطراب «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» وما كان كذلك كان ممنوعا من وصول الفساد اليه «لا يأْتيهِ الباطلُ مِنْ بيْنِ يديْهِ ولا مِنْ خلْفِه تنزيلٌ مِنْ حكيمٍ حَميدٍ» .

المتشابه في اللغة :

قال صاحب لسان العرب : الشِّبه ، والشَّبَه ، والشَّبيه : المثل . والجمع : أشباه .

وأشبه الشيءُ الشيءَ : ماثَلَهُ . وأشبهت فلاناً وشابهته . واشتبه علي ، وتشابه الشيئان . واشتبها : أَشْبه كلُّ واحد منهما صاحبَهُ . . . . . والمشتبِهات من الأمور : المشكِلات . والمتشابهات : المتماثلات . والشُّبْهةُ : الالتباس .

وأمور مشتبهة ومُشَبَّهةٌ : مشكِلة يشبه بعضها بعضا» [3].

وقال ابن قتيبة :

« وأصل التشابه : أن يشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر ، والمعنيان مختلفان ، قال الله ـ جل وعز ـ في وصف ثمر الجنة : وأُتوا بهِ متشابهاً » أي : متفقَ المناظر مختلِفَ

---

(١) اللسان : ١٢/١٤٣ ، طبعة صادر.

(٢) اللسان ١٢/١٤١ ، طبعة صادر.

(٣) لسان العرب : ١٣/٥٠٣ ـ ٥٠٤ ، طبعة صادر.

الطُّعوم . وقال : «تشابهتْ قلوبُهُم» : أي : يَشبه بعضُها بعضاً في الكفر والقسوة .

ومنه يقال : اشتبه عليَّ الأمر ، إذا أشْبَهَ غيرَهُ فلم تكد تَفْرُقُ بينهما ، وشبَّهْتَ عليَّ : إذا لبَّسْتَ الحقَّ بالباطل . ثم قد يقال لكل ما غمض ودقَّ : متشابه ، وإن لم تقع الحيْرَةُ فيه من جهة الشَّبَه بغيره ، ألا ترى أنه قد قيل للحروف المقطعة في أوائل السور : متشابه ، وليس الشك فيها والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها والتباسها بها»[1].

ويرى ابن كيسان أنه سمي متشابها «لاحتمال أن يشبه اللَّفْظ اللَّفْظ ويختلف المعنى ، أو يشتبه المعنيان ويختلف اللفظ ، أو يشتبه الفعل من الأمر والنهي ، فيكون هذا نحو الناسخ والمنسوخ» .[2]

المحكم والمتشابه في استعمال القرآن الكريم :

لقد وصفت آيات القرآن الكريم كلها بالاحكام في قوله تعالى : « كتاب أُحكِمتْ آياتُه ثم فُصِّلتْ من لدُنْ حكيمٍ خبيرٍ» كما وصف الكتاب الكريم بالتشابه في قوله تعالى :

« اللهُ نَزَّل أحسنَ الحديث كتاباً متشابهاً مثانيَ» وفي الآية السابعة من سورة آل عمران ذكر انقسام آيات القرآن الكريم الى محكم ومتشابه فقال :

« هو الذي أَنْزل عليكَ الكتابَ منْهُ آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أمُّ الكتاب وأُخَرُ متشابهاتٌ» .

وبناءً على هذا فلا بد لنا أن نبين معنى الإحكام العام الذي جاء في قوله «كتاب أُحكِمتْ آياته» وما يقابله من التشابه العام الوارد في قوله تعالى «كِتاباً متشابهاً» ثم ننتقل إلى بيان الإحكام والتشابه الواردَيْن ي قوله تعالى : «منه آيات محكمات هُنَّ أُمُّ الكتاب وأُخَرُ متشابهاتٌ» .

---

(١) تأويل مشكل القرآن : ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٢) نقلا عن معاني القرآن للنحاس : ورقة : ٣٥ .

وقبل المضيِّ في ذلك نحب أن ننبه الى عدة أمور :

١ ـ ورد «الاحكام» في القرآن الكريم وصفا لسورة منه في قوله تعالى : «وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ» [1] .

وقد ذكر المفسرون في هذه الآية أن المراد بالسورة المحكمة هي السورة الآمرة بالجهاد وكما نقلوا عن قتادة قوله : «كل سورة ذكر فيها الجهاد فهي محكمة» وإنما كانت السورة محكمة لأنها حاكمة ـ فاصلة ـ بين المؤمنين والمنافقين حيث ترى المنافقين ينظرون إليك نظراً مثل نظر الذي غُشِيَ عليه من حلول الموت خوفا أن يأمرهم بالجهاد مع المسلمين وجُبْنا من لقاء العدو .

٢ ـ ورد «الاحكام» في مقابل ما يلقى الشيطان في قوله تعالى : « وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » [2] » .

ويرى ابن تيمية أن الإحكام تارة يكون في التنزيل ، فيكون في مقابلته ما يلقيه الشيطان ، فالمحكَم : المنزل من عند الله ، أحكمه الله . أي فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه . فإن الاحكام : هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء ويحصل إتقانه . . » وتارة يكون في إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذي هو رفع ما شرع ؛ وهو اصطلاحي .

أو يقال ـ وهو أشبه بقول السلف ـ : كانوا يسمون كل رفع نسخا سواء كان رفع حكم أو رفع دَلالة ظاهرة . وإلقاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلِّغ ، وقد يكون في مسمع المبلَّغ ، وقد يكون في فهمه ـ كما قال :«أنزل من السماء ماءً فسالَتْ أوديةٌ بقدرِها» ومعلوم أن من سمع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له ، فإنه يلقي الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيُحْكِمُ الله آياته بالناسخ

---

(١) محمد ـ ٢٠ .

(٢) الحج : ٥٢ .

الـذي به رَفْعُ الحكم وبيان المراد ـ وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : المتشابه : المنسوخ بهذا الاعتبار.[1]»

وتارة يكون الإحكام في التأويل والمعنى ، وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشتبه بغيرها . . .[2]» .

ومراد ابن تيمية بالإحكام في التأويل والمعنى هنا، يقابله التشابه الناشيء عن إلقاء الشيطان في فهم القارىء من الشبه والشكوك؛ ما يجعل المعنى بالنسبة لذلك القارىء متشابها وإن كان في الواقع محكَما غير متشابِه .

وبهـذا يتبـين أن إلقاء الشيطان الشُّبَه والشكوك قد يكون في التنزيل فيقابله المحكم بمعنى المنزَّل من عند الله ، وقد يكون في بقاء التنزيل فيقابله المحكم الباقي الحكم غير المنسوخ، سواء برفعه بحكم آخر أو برفع دلالته الظاهرة بتخصيص أو تقييد أو استثناء؛ كما هو مصطلح السلف في معنى النسخ . وقد يكون في التأويل والمعنى، فيقابله المحكم بمعنى الدال على الحقيقة المقصودة المميز لها من الاشتباه بغيرها .

ويلاحظ أن الاشتباه الحاصل في هذه الحالات الثلاث ليس اشتباها في أصل الآيات وإنما هو اشتباه عارض يلقيه الشيطان في نفس القاريء أو السامع ، فإذا نسخ الله ما ألقاه الشيطان من الشَّبَهِ من صدور الذين أوتوا العلم والإيمان ظهر الإحكام في الآيات وكما يدل على ذلك تتمة الآية «فينسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشيطانُ ثمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ واللهُ عليمٌ حكيمٌ» .

وأما الذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبُهُم فيكون ما ألقاه الشيطان فتنة لهم وكما يدل على ذلك قوله تعالى : «ليجعل ما يُلقِي الشيطانُ فتنةً للذين في قلوبِهِمْ مرضٌ والقاسية قلوبهم» .

ومثل هذا الاشتباه يسميه ابن تيمية المتشابه النسبي أو المتشابه الاضافي حيث

---

(١) و (٢) دقائق التفسير : رسالة في المتشابه والتأويل، ١٢٢ .

يكون متشابها بالنسبة لبعض الناس دون البعض الآخر ابتداء أو يكون متشابها ابتداء بالنسبة للجميع بما يلقيه الشيطان ثم لا يلبث أن يزول التشابه عن الذين أوتوا العلم والإيمان بما يفتح الله عليهم من المعاني التي تزيل هذا الاشتباه. فتعود الآيات في نظر العلماء محكمة لا شبهة فيها ولا شك في دَلالتها.

وهذا كله بخلاف «الآيات المحكمات» و «الآيات المتشابهات» التي ذكرها الله في سورة آل عمران : «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكماتٌ هنَّ أمُّ الكتاب وأُخَرُ متشابهاتٌ» فالإحكام والتشابه هنا وصف للآيات نفسها، وهو المقصود الأول بهذه الدراسة.

معنى الإحكام العام :

لقد وصفت آية سورة هود كلَّ آيات القرآن بالإحكام «كتاب أُحكمت آياتُه ثم فُصِّلتْ» ومعنى «أحكمت آياته» أي : جعلت موافقة لمقتضى الحكمة وكما يشير إلى ذلك قوله تعالى : «آلر تلك آيات الكتاب الحكيم» حيث وصف الكتاب كله بالحكمة . وأما تفصيل آياته : فإنه تمييز بعضها من بعض بالبيان . . »[1]

ومما يؤيد هذه المعاني قوله في آخر الآية «من لَدُنْ حكيم خبير» حيث يرجع

---

(١) لقد بين الإمام الفراهي الفرق بين الاحكام والتفصيل ، والحكمة من كونه التفصيل بعد الاحكام حيث قال : فالاحكام يدل على حكمة القائل ومعرفته بالأصول وحقائق الأمور .

والتفصيل يدل على سعة علمه بتفاصيل الأمور ، ولكل ذلك مواقع وأصول :

فأما المحكم من الكلام : فيلقى إلى الحكماء للفكر ، وإلى الجمهور لسهولة الأخذ به وظهور دليله ، فإن الحكمة أبين عند القلب السليم لأنها لباب الأمر ، والقاعدة في المحكم أن تذكر فيه عوالي الأمور وأصولها ، كما ترى في سورة العصر وغيرها من القصار ، وأن يختار منها جهة ظهورها وأقرب جانب يشير إلى فروعها ، لكي ينتقل الذهن منها إلى علوم جمة .

وأما المفصل من الكلام : فيلقى بعد المحكم كالفرع بعد الأصل ، ويراعى فيه أن يذكر فيه ما انطوى عليه القلب من الفطرة ـ ولكن خفي عليه التفصيل ـ فإذا ألقي عليه التفصيل علم أن هذا هو الذي كان في قلبه ، ولكنه لم يتبين عنده تفصيله ، فكان الكلام تذكارا له ، كما لو أنك رأيت شيئا وبقي في حافظتك صورته ، ولست تقدر أن تفصله ، فإذا رأيته مرة أخرى ورأيت تمثاله الصحيح صدقت بأن هذا ذاك . وهذا الأمر يوجد في المحكم أيضا ، لكن أكثر المحْكَمات معلومة من قبل ، ولكن فروع المحكم وما يلزمه من النتائج مذهول عنها ولذلك سمى الله القرآن وكتبه ذكراً ، وإلى هذا أشار طرفة حيث قال :

«وإن أحسَن بيتٍ أنت قائلُهُ بيتٌ يقال إذا أنشدتَه صدَقا»

ـ عن جمهرة البلاغة للامام الفراهي ، ٨ .

وصف آيات الكتاب بالإحكام إلى ما وصف الله به نفسه من كونه «حكيما» ووصفُها بالتفصيل إلى ما وصف الله به نفسه من كونه «خبيراً» .

وبناءً على هذا فإن لفظ «أحكمت» الوارد في الآية يدل على أن آيات القرآن كلها محكمة لأنها متضمنة للحكمة كما يوصف القرآن بأنه «حكيم» لأنه ذو حكمة ، فالكلمتان «محكم» و «حكيم» ـ على هذا ـ بمعنى اسم المفعول .

ويرى ابن تيمية أن «المحكم» و «الحكيم» يمكن أن يكونا بمعنى اسم الفاعل ـ وكما يفهم من كلامه ـ حيث يقول :

« والحكم : هو الفصل بين الشيئين . فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين المتشابهات علماً وعملاً اذا ميّز بين الحق والباطل والصدق والكذب والنافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار . فيقال : حَكَمْتَ السفيه وأَحكَمْتَه ، اذا أخذتَ على يديه ، وحكَمْتَ الدابة وأَحكمتَها إذا جعلتَ لها حَكَمَة ـ وهو ما أحاط بالحنك من اللِّجام ـ وإحكامُ الشيء : إتقانُه . فإحكام الكلام إتقانه ؛ بتمييز الصدق من الكذب في أخباره وتمييز الرشد من الغَيِّ في أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى «الإتقان» فقد سماه الله حكيماً بقوله : «الر تلك آيات الكتاب الحكيم» فالحكيم بمعنى الحاكم كما جعله يقص بقوله : «إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون» . وجعله مفتيا في قوله : «قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب» أي : ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هاديا ومبشراً في قوله : «إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات» .[1]

وعلى هذا فالمحكم بمعنى الحاكم ووصف القرآن بذلك لأنه الحاكم بين الخصوم فيما اختلفوا فيه ، ولأنه الفاصل بين المتشابهات علماً وعملاً المميز بين الحق والباطل والصدق والكذب والنافع والضار .

---

(١) الفتاوى : ٣/ ٦٠ .

معنى التشابه العام :

ويقابل الإحكام العام الذي سبق بيانه التشابه العام وهو الوارد فى قوله تعالى : « ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ »[1].

وقد قال القرطبي في معنى «متشابها» : يشبه بعضه بعضاً في الحسن والحكمة ويصدق بعضه بعضاً ، ليس فيه تناقض ولا اختلاف [2]».

وعلى هذا يكون التشابه هنا بمعنى التماثل النافي للاختلاف والتضاد وهذا ما يؤكده ابن تيمية حيث يقول :

« وأما التشابه الذي يعمه ـ أي القرآن ـ فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله : «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» وهو الاختلاف المذكور في قوله : «إنكمْ لفي قولٍ مختلِفٍ . يُؤفَكُ عنه من أُفِكَ» . ويزيد ابن تيمية معنى هذا التشابه وضوحاً فيقول :

« فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه ، بحيث يصدق بعضه بعضاً ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته ، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته ، بل ينفيه أو ينفي لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد ويفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

---

(١) الزمر : ٢٣ .

(٢) تفسير القرطبي : ١٥/٢٤٩ .

فالأقوال المختلفة هنا : هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة. وهذا التشابه يكـون في المعـاني وإن اختلفت الألفـاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً، كان الكلام متشابها، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً»[1].

فهـذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدِّقٌ له . فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً ، ولا يناقض بعضه بعضا . ولعله من المستحسن أن نختم هذه الفقرة بتلك الكلمة الموجزة الجامعة التي ذكرها أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس في كتابه المخطوط «معاني القرآن[2] » :

قال أبو جعفر : « ومما يسأل عنه قوله عز وجل : «منه آياتٌ محكماتٌ» وقد قال : «كتاب أُحكمَت آياتُه» وقال : «وأُخَرُ متشبهات» وقد قال : «كتاباً متشابهاً مثاني» ؟

فالجواب : أن معنى «أُحكمَت آياته» : جعلت كلها حكمة .«ثم فُصِّلَت» : فَجُعِلَ بعضُها أُمَّ الكتاب ، وليس قولُه عزّ وجل : منه آيات محكمات» بمزيل عن المحكمات أن تكون متشابهات في الحكمة ، بل جملته إذا كان محكماً لاحقةٌ بجميع ما فُصِّلَ منه . و «كتاباً متشابهاً» ، أي متشابهاً في الحكمة لا يختلف بعضُه وبعض. كما قال جل وعز : «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا[3]» .

وبهـذا نكـون قد أتينـا على بيان معنى المحكم والمتشـابه في استعمال القرآن الكريم ، ولم يبق من ذلك إلاّ الإحكام والتشابه الواردان في قوله تعالى من سورة آل عمـران : «هـو الذي أَنزلَ عليك الكتابَ منه آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرُ متشابهاتٌ» وهو ما سنتولَّى الحديث عنه في الصفحات التالية بإذن الله .

---

(١) الفتاوى : ٣/٢١ ـ ٦٢.

(٢) معاني القرآن : ورقة ٣٥ .

(٣) النساء : ٨٢ .

آيات محكمات وأُخرُ متشابهات

سبق أن ذكرنا أن مطالع سورة آل عمران أشارت إلى وحدَة الكتب الإلهية في مصدرها وغايتها ، وبينت تصديق هذه الكتب بعضها لبعض ، وأنها انتقلت بعد ذلك للحديث عن القرآن الكريم مؤكدة نزوله من عند الله تعالى ومبينة أن من آياته محكماً ومتشابها :

« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هُنَّ أم الكتاب وأُخَرُ متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب» .

وقد كثرت الأقوال المأثورة عن السلف في تفسير المحكم والمتشابه في هذه الآية ، كما تعددت وجهات نظرهم في المتشابه خاصة وهل علْم تأويله خاص بالله تعالى أو يمكن أن يعلمه الراسخون ؟ وذلك بناءً على الاختلاف في الوقف وهل يكون عند قوله تعالى «إلا الله» أو عند قوله تعالى «والراسخون في العلم»؟. كما اختلفوا أيضا في معنى «التأويل» الوارد في الآية هل هو بمعنى التفسير أو بمعنى عاقبة الأمر وما يمكن أن يؤول إليه ؟

وبناء على ذلك سنعرض أولاً للأقوال الواردة في المحكم والمتشابه ونذكر ما قيل في توجيهها وما يمكن أن يرد عليها من ملاحظات ، وننتقل بعد ذلك للكلام على الوقف في الآية وما قيل فيه من توجيه وترجيح ، ثم ننتقل إلى بيان معنى التأويل والاختلاف فيه وترجيح ما يمكن أن يقوم الدليل على ترجيحه .

معاني المحكم والمتشابه

ذكر الطبري في تفسيره خمسة أقوال في معنى المحكم والمتشابه ، كما ذكر غيره أقوالا أخر زيادة على ما جاء عند الطبري ، وسنبدأ أولاً بدراسة الأقوال التي ذكرها الطبري ثم ننتقل إلى الزيادات التي وردت في المصادر الأخر .

القول الأول : المحكم هو الناسخ ، والمتشابه هو المنسوخ .

وقد عبر عنه الطبري بقوله : «قال بعضهم : «المحكمات» من آي القرآن ، المعمول بهن وهنّ الناسخات أو المُثبتات الأحكام . . والمتشابهات من آيِهِ : المتروك العمل بهن المنسوخات» . ثم يذكر الروايات التي تدور حول هذا المعنى ويبدؤها برواية عن ابن عباس يقول فيها :

ـ قوله «منه آيات محكمات» : قال : هي الثلاث الآيات من ههنا «قل تعالوا أَتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكمْ» (الأنعام : ١٥١ـ١٥٢) إلى ثلاث آيات ، والتي في بني إسرائيل «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه» (الاسراء : ٢٣ـ٣٩) إلى آخر الآيات[١] .

ـ أما الرواية الثانية فهي أيضا عن ابن عباس حيث يقول فيها :

المحكمات : ناسخة وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمَن به ويعمل به . والمتشابهات : منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه ، وما يؤمن به ولا يعمل به»[٢]

---

(١) سند هذه الرواية كما في الطبري : حدثني يعقوب بن ابراهيم قال حدثني هيثم قال أخبرنا العوّام عمن حدثه عن ابن عباس ، وقد علّق الأستاذ محمود شاكر على هذا السند بقوله :

« هكذا إسناده في المخطوطة والمطبوعة وأنا أخشى أن يكون سقط من إسناده «عن أبي اسحاق ، بعد «قال أخبرنا العوام» . و «العوام» . هو العوام بن حوشب يروى عن ابي اسحاق السبيعى . أما قوله في الاسناد عمّن حدثه فإن ذلك كذلك ، لأن الذي روى عنه أبو اسحاق السبيعي هو عبد الله بن قيس مذكور بروايته هذا الأثر ، وراويه عنه هو أبو اسحاق السبيعي ، ولم يعرف من روى عنه غير ابي اسحاق (تهذيب التهذيب : ٥/٣٦٥) والأثر نفسه رواه الحاكم في المستدرك ٢/٢٨٨ من طريق علي بن صالح بن حي عن أبي اسحاق عن عبد الله بن قيس عن ابن عباس ، ونصه : «آيات محكمات» : هي التي في الأنعام : «قل تعالوا أتل ما حرم ربكم إلى آخر الثلاث الآيات» .

وقال الحاكم : «صحيح » ووافقه الذهبي . من أجل ذلك خشيت أن يكون سقط من إسناد الطبري : «عن أبي اسحاق» ولكني لم أثبته في نصه . » ـ الطبري : ٦/١٧٤ ـ

وقد ورد هذا الخبر في «الدر المنثور» : ٢/٤ عن سعيد بن منصور وابن ابي حاتم والحاكم ـ وصححه ـ وابن مردويه عن عبد الله بن قيس . كما أخرجه من وجه آخر عن عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم . والخبر في المستدرك : ٢/٣١٧ وابن كثير : ٣/٣٥٣ .

(٢) سند هذه الرواية صحيح وهو كما في الطبري : حدثني المثنى قال : حدثنا أبو صالح ، قال حدثنا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهذه أجود الطرق عن ابن عباس وهي التي قال فيها أحمد بن حنبل : «بمصر صحيفة في التفسير رواها على بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها الى مصر قاصداً ما كان كثيراً» أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه .

قال ابن حجر : وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي=

ـ والـرواية الثالثة عن ابن عباس أيضاً : المحكمات التي هي أم الكتاب : الناسخ الذي يُدان به ويُعمل به ، والمتشابهات هنّ المنسوخات التي لا يُدان بهنّ» .[1]

= طلحة عن ابن عباس ، وهي عند البخاري عن أبي صالح ، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيرا فيما يعلقه عن ابن عباس ، وأخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيرا بوسائط بينهم وبين أبي صالح . وقال قوم : لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد ابن جبير . قال ابن حجر : بعد أن عرفت الواسطة ـ وهو ثقة ـ فلا ضير في ذلك .

وقال الخليلي في الإرشاد « تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية» ـ عن الإتقان ، ٤/٢٠٧ .

والرواية ذكرها ابن كثير في تفسيره ، ٢/٤ .

كذلك وردت هذه الرواية في كتاب «فهم القرآن» للحارث المحاسبي (١٦٥ـ٢٤٣ هـ) قال :

حدثنا القاسم بن سلام قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة القرشي عن ابن عباس .

ـ فهم القرآن ، ٣٢٦ .

ـ والقاسم بن سلام هو أبو عبيد صاحب التصانيف وأحد أعلام الأئمة . قال اسحق : أبو عبيد أفقه مني وأعلم ، وقال أحمد : أبو عبيد أستاذ . وقال أبو داود : ثقة مأمون . وقال الدارقطني : جبل إمام ـ الخلاصة ، ٣١٢ .

ـ وعبد الله بن صالح : هو أبو صالح المصري كاتب الليث : قال ابن عدي : هو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه غلط . وقال أبو زرعة : حسن الحديث . . مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين ـ الخلاصة ، ٢٠١ .

ومعاوية بن صالح : هو ابو عبد الرحمن الحمصي أحد الأعلام وقاضي الأندلس . قال بن عدي : هو عندي ثقة إلا أنه يقع في حديثه إفرادات . مات سنة ثمان وخمسين ومائة ـ الخلاصة ، ٣٨١ ـ .

(١) وأما الرواية الثالثة فقد جاءت بسند ضعيف وهو كما في الطبري :

حدثني محمد بن سعد قال حدثني أبي قال حدثني عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس في قوله : «هو الذي أنزل عليك الكتاب» إلى «وأُخَرُ متشابهاتٌ» : فالمحكمات التي هي أم الكتاب ؛ الناسخ الذي يدان به ويعمل به . والمتشابهات : هن المنسوخات التي لا يدان بهن» . فأما محمد بن سعد فهو ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفي . قال الخطيب : كان ليناً في الحديث وروى الحاكم عن الدارقطني أنه لا بأس به توفي سنة ست وسبعين ومائتين .

ـ ميزان الاعتدال ، ٣/٥٦٠ .

وأما أبوه سعد بن محمد بن الحسن العوفي ، فهو ضعيف جداً ، سئل عنه الامام أحمد ، فقال : «ذاك جهمي» ثم لم يره موضعاً للرواية ولو لم يكن . فقال : لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ، ولا كان موضعا لذاك» وترجمته عند الخطيب ، ٩/١٢٦ـ١٢٧ ولسان الميزان ، ٣/١٨ ـ ١٩ .

أما عم سعد فهو « الحسين بن الحسن بن عطية العوفي» كان على قضاء بغداد ، قال ابن معين : كان ضعيفا في القضاء ضعيفاً في الحديث» وضعفه أيضاً ابن سعد وأبو حاتم والنسائي وابن حبان . . ومات سنة ٢٠١ هـ .

وأما أبوه فهو : «الحسن بن عطية بن سعد العوفي» فهو ضعيف أيضا . قال البخاري في الكبير :

ليس بذاك . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث .

وأما جده «عطية بن سعد بن جنادة العوفي» فهو ضعيف أيضا ولكنه مختلَفٌ فيه . وانظر في دراسة هذا السند ما قاله الأستاذ الكبير محمود شاكر في حاشيته الصفحتين، ٢٦٣ و ٢٦٤ من الجزء الأول من تفسير الطبري لأننا نقلنا عنه باختصار شديد .

ـ والرواية الرابعة عن ابن عباس وابن مسعود وعن ناس من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «المحكمات ؛ الناسخات التي يعمل بهن ، وأما المتشابهات ؛ فهن المنسوخات» .[1]

ـ ثم يذكر روايات[2] أخرى لا تخرج في معناها عن الروايات السابقة ـ عن كل من قتادة والربيع والضحاك بن مزاحم إلا أن ما ورد عن الضحاك في المحكم مرة جاء بلفظ «ما لم ينسخ» **ومرة جاء بلفظ «الناسخ»** .

ـ واستكمالاً لما روي عن ابن عباس فقد أورد الطبري في معرض تفسير قوله تعالى : «ومن يؤتَ الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً» (البقرة : ٢٩٦) قول ابن عباس في معنى الحكمة حيث قال : المعرفةُ بالقرآنِ : ناسخِه ومنسوخِه ومُحْكمِه ومتشابهه ومقدَّمِه ومؤخَّره وحلالهِ وحرامهِ وأَمثالِه»[3] .

ويلاحظ في هذه الرواية أن «المحكم والمتشابه» جاء فيها معطوفاً على «الناسخ والمنسوخ» مما يقتضي أنه غيره ، وكأن هذه الرواية تعارض الروايات الأخرى ، التي تفسر المحكم والمتشابه بالناسخ والمنسوخ ، وسنعرض لبيانه ذلك في موضعه المخصص له من هذا البحث .

---

(١) وأما الرواية الرابعة «أما الآيات المحكمات : فهنَ الناسخات التي يعمل بهن . وأما المتشابهات : فهن المنسوخات» فقد جاءت بسند حسن عن موسى بن هارون الهمداني قال : حدثنا عمرو بن حماد القناد ، قال : حدثنا أسباط بن نصر الهمداني عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرّة الهمداني عن ابن مسعود ، وعن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا السند من أكثر الأسانيد دوراناً في تفسير الطبري ويقول فيه الأستاذ محمود شاكر بيْدَ أنّى أراه إسنادا يحتاج إلى بحث دقيق وانتهى الأستاذ محمود شاكر إلى أن السدي ألف كتاباً جمع فيه التفسير بهذه الطرق الثلاث وجعل له في أوله هذه الأسانيد ، يريد بها أن ما رواه من التفاسير في هذا الكتاب لا يخرج عن هذه الأسانيد في الجملة لا في التفصيل إذ لا يعقل أنه يروي كل حرف من هذه التفاسير عنهم جميعا . وانظر ذلك البحث والتحقيق في هذا السند للأستاذ الكبير محمود شاكر في حواشي الصفحات : ١٥٦-١٦٠ من الجزء الأول من تفسير الطبري .

(٢) أنظر هذه الروايات في تفسير الطبري : ٦/١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٣) تفسير الطبري : ٥/٥٧٦ ، وقد أوردها بسند الرواية الثانية والتي جاءت عند المثنى عن عبد الله بن صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس ـ وهي أصح ما روي عن ابن عباس ـ كما أوردها بنفس السند الحارث المحاسبي عن القاسم بن سلاّم في كتاب الحارث «فهم القرآن» صفحة : ٣٢٧ .

هذه هي الروايات التي رويت في القول الأول من معاني المحكم والمتشابه الذي يفسر المحكم بالناسخ والمتشابه بالمنسوخ ، وقد بينا مدى صحة سند كل رواية منها . وبالرغم من أن بعض الروايات جاءت بسند ضعيف ـ كما بينا ذلك في حواشي الصفحات السابقة ـ إلا أنها متوافقة في مضمونها مع الروايات الصحيحة مما يجعلها مقبولة لأنها تقوَّتْ بتلك الشواهد الصحيحة .

وبعد أن تأكدنا من صحة الروايات التي وردت في المعنى الأول للمحكم والمتشابه ننتقل إلى دراسة مضمون ما جاء في هذه الروايات وبيان ما يمكن أن يكون لها من إيحاءات ودلالات،وما يمكن أن يرد عليها من ملاحظات واعتراضات .

الناسخ من أفراد المحكم والمنسوخ من أفراد المتشابه :

حينما نقرأ في الروايات السابقة وفي غيرها أن المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ فليس معنى ذلك أن «المحكم» و «المتشابه» منحصران في الناسخ والمنسوخ ، وإنما معناه أنهما من أفراد «المحكم» و «المتشابه» وقد أكد الجصاص هذه الحقيقة بقوله : «فهذا عندنا هو أحد أقسام المحكم والمتشابه لأنه لم يَنْفِ أن يكون للمحكم والمتشابه وجوه غيرهما» .[1]

كذلك ذكر ابن عباس ـ رضى الله عنه ـ أقوالاً أُخَر غير الناسخ والمنسوخ سيأتي الحديث عنها .

مستند هذا القول:

وإن من أول ما يتشوف إليه الباحث ويتطلع إليه الدارس أن يعرف كيف ساغ تفسير المحكم بالناسخ والمتشابه بالمنسوخ، وعلى أي شيء كان اعتماد من قال بهذا

---

(١) أحكام القرآن للجصاص : ٣/٢ . كما قال بمثل قوله ابن عطية في المحرر الوجيز : ١٠٦/٣ .

القول ؟ وما هو مستنده ودليله ؟

ولعل أول ما يطالع الباحثَ في ذلك قولُه تعالى : «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلّا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته» حيث جعل النسخ مقابلاً للإحكام .

بينما قال في الآية الأخرى : «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هُنَّ أم الكتاب وأخر متشابهات» فجعل المتشابه مقابلاً للمحكم .

ولا شك أن مجيء المحكم مرةً في مقابلة المنسوخ ومرةً في مقابلة المتشابه يرشح الناسخ لأن يكون تفسيراً للمحكم كما يرشح المنسوخ لأن يكون تفسيراً للمتشابه . ولا يُضْعِف الاستدلال بالآية الأولى كونُ النسخ الوارد فيها نسخاً لما يلقيه الشيطان ، بالرغم من وجود الفارق بينه وبين نسخ الأحكام، وذلك بناءً على مصطلح السَّلف في النسخ والذي أوضحه شيخ الاسلام ابن تيمية بقوله :

«ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلّا بآية أخرى تفسرها وتنسخها ، أو بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم تفسرها ، فإن سنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ تُبَيِّنُ القرآنَ وتَدُلُّ عليه وتعبر عنه ، وكانوا يُسَمُّون ما عارض الآية ناسخا لها .

فالنسخ عندهم : اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل ، وإن كان ذلك المعنى لم يُرَد بها ، وإن كان لا يَدُلُّ عليه ظاهرُ الآية ، بل قد لا يُفْهَمُ منها ، وقد فهمه منها قَوْمٌ . فَيُسَمُّونَ «ما رفع ذلك الإبهام والافهام» نسخا . وهذه التسمية لا تؤخذ من كل واحد منهم .

وأصل ذلك من إلقاء الشيطان ثم يحكم الله آياته ، فما أَلقاه الشيطان في الأذهان من ظن دلالة الآية على معنى لم يدل عليه ، سّمى هؤلاء ما يرفع ذلك الظن نسخاً ، كما سموا قوله : «فاتقوا الله ما استطعتم» ناسخا لقوله : «اتقوا الله حق تقاته» وقوله : «لا يكلف الله نفسا إلّا وسعها» ناسخاً لقوله : «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه» . [1]

---

(١) الفتاوى : ١٣/ ٢٩ ـ ٣٠.

ونستخلص من ذلك أن استدلالهم على إطلاق الناسخ على المحكم والمنسوخ على المتشابه من مقابلة الإحكام بالنسخ في قوله تعالى : «فينسخُ الله ما يُلقِي الشيطان ثم يُحكِمُ الله آياتِه» استدلال جار على الأصول إذا ما عرفنا مصطلح القوم في الناسخ والمنسوخ .

سعة مفهوم النسخ لدى السَّلَف :

والذي ينبغي أن نتنبه له أيضاً : أن السلف رضوان الله عليهم يجعلون مفهوم النسخ أعم مما عرفه المتأخرون واستقر عليه اصطلاحهم . قال الشاطبي في الموافقات : «الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم على الاطلاق أعم منه في كلام الأصوليين . فقد كانوا يطلقون على تقييد المطلق نسخاً ، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا ، لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد ، وهو أن النسخ ـ في الاصطلاح المتأخر ـ : ان الأمر المتقدم غير مراد في التكليف ، وإنما المراد ما جيء به آخراً . فالأول غير معمول به والثاني معمول به .

«وهذا المعنى جار في تقييد المطلق ، فإن المطلق متروك الظاهر مع مُقَيِّده، فلا إعمال له في إطلاقه بل المعمل هو المقيد فكأن المطلق لم يفد مع مُقَيِّده شيئاً ، فصار مثل الناسخ والمنسوخ .

وكذلك العام مع الخاص ، إذ كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ ، فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار ، فأشبه الناسخ والمنسوخ ، إلاّ أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة ، وإنما أهمل منه ما دلّ عليه الخاص ، وبقي السائر على الحكم الأول . والْمُبيَنِّ مع المبهم ، كما المقيد مع المُطْلَق .

فلما كان كذلك استُسهِل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها إلى شيء واحد» .[1]

---

(١) الموافقات : ٣/٦٥.

وإذا كان الأمر كذلك في اصطلاح السلف، فلا بُدَّ من حمل ما ورد من كلامهم بلفظ الناسخ والمنسوخ على ما عرف عندهم من عموم هذه الألفاظ بحيث تشمل كل ما أشار إليه الشاطبي . وبذلك يتسع مفهوم الإحكام والتشابه تبعاً لاتساع مفهوم الناسخ والمنسوخ عندهم .

المراد بالناسخ والمنسوخ الذي هو تفسير للمحكم والمتشابه :

إن ما ورد في الرواية الأولى عن ابن عباس ـ رضى الله عنه ـ من وصف بضع آيات من سورة الأنعام بالإحكام مع أنها ليست من الآيات الناسخة شيئاً من القرآن يدعونا لإعادة النظر في تبيّن مراده بالناسخ والمنسوخ الذي فسر به المحكم والمتشابه ، وإنه لمن المستحسن قبل ذلك أن نحاول التعرف على سبب اختيار ابن عباس لهذه الآيات دون غيرها كمثال للمحكم ، ولعل في الروايات التالية ما يشير إلى شيءٍ من ذلك :

خصوصية الآيات الثلاث

جاء في (الدر المنثور) للسيوطي : [1]

قوله تعالى : « قل تعالوا . . » الآيات .

ـ أخرج الترمذي وحسَّنه وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في شعب الايمان عن ابن مسعود قال :

«من سرّه أن ينظر إلى وصية محمد التي عليها خاتمه فليقرأ هؤلاء الآيات : «قل تعالوا أَتْلُ ما حرّم ربُّكم عليكم» إلى قوله : لعلكم «تتقون» [2] .

---

(١) ٣/٥٤ .

(٢) وأخرجه الترمذي برقم (٣٠٧٢) في التفسير : باب «ومن سورة الأنعام» ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وهو كما قال . وانظر جامع الأصول : ١/١٣٧ وتفسير ابن كثير : ٣/٣٥٣ .

ـ وأخـرج عبد بن حميد وأبن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والحاكم [1] وصححه ، عن عبادة بن الصامت ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلَّم :

«أيكم يبايعني على هؤلاء الآيات الثلاث ؟ ثم تلا : «قل تعالوا أَتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم» إلى ثلاث آيات ثم قال : فمن وفى بهنَّ فأجُره على الله ، ومن انتقص منهنّ شيئا فأدركه الله في الدنيا كانت عقوبة . ومن أخّره إلى الآخرة كان أمره إلى الله ، إن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه» .

ـ وأخرج عبد بن حميد وأبو عبيد وابن المنذر عن منذر الثوري قال قال الربيع بن خثيم : «أيَسُـرُّك أن تلقى صحيفـة من محمد صلى الله عليه وسلم بخاتم ؟ قلت : نعم . فقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة الأنعام : «قل تعالوا أَتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم» إلى آخر الآيات.

ولا شك أن مثل هذه الأخبار تجعل للآيات الثلاث وضعاً خاصاً ، لعلّه هو الـذي جعل ابن عباس يمثل بها للمحكم الذي يفسّره بالناسخ . علماً بأن هذه الآيات لم ترد في باب الناسخ ـ عند المؤلفين في الناسخ والمنسوخ.

وإذا كان الأمـر كذلـك ، فكيف يصحّ تمثيل ابن عباس ـ رضى الله ـ عنه للمحكم الذي هو الناسخ ، بتلك الآيات الثلاث ؟ يمكن أن نجد إجابة على ذلك في نص الروايات السابقة حيث جاء فيها مرة بأن المحكم : هو الناسخ الذي يدان به ويُعمل به ومرة بأن المحكمات الناسخات التي يعمل بهن ، ومرة بأن المحكم : ما لم ينسخ . وأمثال هذه العبارات تدل على أن (الناسخ) يمكن أن يراد به معنيان ؛ المعنى الأول هو الذي نسخ حكماً آخر . والمعنى الثاني أنه الثابت الحكم الذي لم يطرأ عليه نسخ . وهذا ما تؤكده عبارة الطبري التي شملت المعنيين حيث يقول : «المحكـمات من آي القـرآن : المعمول بهن وهنّ الناسخات أو المُثْبَتات الأحكام» فجعـل المحكـمات نوعين الناسخات والمثبتات الأحكام . فاذا لم تكن آيات سورة

---

(١) المستدرك : ٣١٨/٢ تفسير سورة الأنعام ، وهو في ابن كثير : ٣٥٣/٣ ـ ٣٥٤.

كذلك لم يشر إليها المفسرون الذين عنوا ببيان الناسخ والمنسوخ في تفاسيرهم ولم يعلم أنها نسخت آيات أخرى في القرآن.

الأنعـام من القسم الأول الـذي نسخ آيات أخرى فلا شك أنها من القسم الثاني الثابت الحكم الذي لم يطرأ عليه نسخ .

تفسير الفخر الرازي لرأي ابن عباس :

وبـالرغم من أن الفخر الرازي انتهى الى هذه النتيجة في تفسيره لرأي ابن عباس في المحكم إلا أنه لم يجعل ذلك بياناً لمعنى الناسخ ، وإنما جعله قولاً أوّل قائماً بنفسه وذلك أثناء حكايته أقوال الناس في المحكم والمتشابه . حيث يقول : «فالأول ما نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : المحكمات هي الثلاث آيات في سورة الأنعام «قل تعالَوْا» إلى آخر الآيات الثلاث ، والمتشابهات : هي التي تشابهت على اليهود ، وهي أسماء حروف الهجاء المذكورة في أوائل السور ، وذلك أنهم أولَّوها على حساب الجمَّل فطلبوا أن يستخرجوا منها مدة بقاء هذه الأمة فاختلط الأمر عليهم واشتبه» ، ثم يقول : موضحاً لرأي ابن عباس :

« وأقول : التكاليف الواردة من الله تعالى تنقسم إلى قسمين :

ـ منها ما لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع ، ومن ذلك الأمر بطاعة الله تعالى ، والاحتراز عن الظلم والكذب والجهل وقتل النفس بغير حق .

ـ ومنها ما يختلف بشرع وشرع كأعداد الصلوات ومقادير الزكوات ، وشرائط البيع والنكاح وغير ذلك .

فالقسم الأول : هو المسمى بالمحكم عند ابن عباس ، لأن الآيات الثلاث في سورة الأنعام مشتملة على هذا القسم» [1] ثم يقول شارحا لرأيه في المتشابه :

« وأما المتشابه فهو الذي سميناه بالمجمل ، وهو ما يكون دلالة اللفظ بالنسبة إليه وإلى غيره على السوية ، فإن دلالة هذه الألفاظ على جميع الوجوه التي تفسر هذه الألفاظ بها على السوية لا بدليل منفصل على ما لخصناه في أول سورة البقرة» ثم يقول بعد انتهائه من القول الأول، القول الثاني: وهو أيضا مروي عن ابن عباس رضى

---

(١) التفسير الكبير : ٧/ ١٧٠ .

الله عنهما أن المحكم: هو الناسخ والمتشابه: هو المنسوخ[1]» .

ونستخلص من ذلك :

١ ـ أن ما ذهب إليه الرازي من تفسيره للمحكم الذي مثّل له ابن عباس بالآيات الثلاث من سورة الأنعام وأنه ما لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع، موافق لما ذهب إليه الطبري وغيره إلا أن الطبري يجعله مثالا للمحكم الذي عبّر عنه بالناسخ في حين يجعله الرازي قولاً قائماً بنفسه لا علاقة له بالناسخ ، ويجعل ما روي عن ابن عباس من أن المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ قولاً ثانياً قائماً بنفسه أيضاً لا علاقة له بالقول الأول .

٢ ـ ينسب الرازي لابن عباس أن المتشابه المقابل للمحكم عنده ، والذي لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع هو أسماء حروف الهجاء[2] المذكورة في أوائل السور ، في حين يجعله غيره هو المنسوخ لأنه اعتبر ما روي ـ من أن الآيات الثلاث هي المحكم ـ مثالاً للناسخ .

٣ ـ يوافق الرازي غيره في ما روي عن ابن عباس من أن المحكم هو الآيات الثلاث كما يوافق الطبري وغيره في تفسيره له بأنه الذي لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع ، ولكنه لا يوافقهم في المتشابه المقابل له عندهم وهو المنسوخ كما أنه لا يوافق ابن عباس فيما نسبه إليه من المتشابه المقابل له والذي هو الحروف المقطعة في أوائل السور ويختار بدلاً منه متشابهاً آخر يسميه بالمجمل .

٤ ـ كان مقتضى تقسيم الرازي التكاليف الواردة من الله تعالى إلى قسمين واعتباره المحكم منها ما كان ثابتاً في كل الشرائع مما لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع كآيات سورة الأنعام والتي وصُفَت بالإحكام في قول ابن عباس أن يكون المتشابه المقابل لهذا المحكم هو التكاليف المتغيرة بين شرع وشرع، مما يجوز فيه النسخ بين الشرائع، والذي مثّل له الرازي بأعداد الصلوات ومقادير الزكوات وشرائط البيع والنكاح وغير ذلك» .

---

(١) و (٢) التفسير الكبير ٧/ ١٧٠ .

(٣) وردت نسبة هذا القول لابن عباس في كتاب الزجّاج «معاني القرآن من اعرابه» ١/ ٣٧٦، كما وردت في «معاني القرآن» للنحاس وهو في ورقة ٣٥ من المخطوطة .

ولعل الذي منع الرازي من أن يقول بهذا المقتضى ويذهب هذا المذهب أمران :

أولهما أنه لم يجعل محكم آيات سورة الأنعام مثالاً للمحكم المفسَّر بالناسخ عن ابن عباس ـ كما فعل الطبري وغيره ـ وإنما جعله قولاً مستقلاً بعيداً عن معنى الناسخ فاقتضى أن يبحث له عن متشابه بعيد عن معنى المنسوخ .

ثانيهما : أنه جعل القول الثاني لما روي عن ابن عباس بأن المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ . وهذا يقتضي أنه قول آخر مستقل لا علاقة له بالقول الأول .

وإذا كان ما ذهب إليه الرازي من تفسيره للمحكم بأنه الذي لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع يدخل تحت كلام الطبري الذي عرف به الآيات المحكمات بأنهن المعمول بهن الناسخات أو المثبَتات الأحكام ، وذلك لأن الذي لا يتغير بشرع وشرع إنما هو الثابت الحكم في كل الشرائع وأن ذلك كله يدخل ضمن ما سّماه ابن عباس بالناسخ فلا شك أن المتشابه المفسَّر بالمنسوخ عند ابن عباس يشمل فيما يشمل ما نسخه القرآن الكريم من أحكام الشرائع السابقة وهذا يقتضي أن يكون القرآن الكريم قد أقر تلك الأحكام وعُمِلَ بها فترة من الزمان ثم نسخت بعد ذلك وترك العمل بها ، وذلك لأن عبارة ابن عباس تضيف الناسخ والمنسوخ إلى القرآن الكريم حيث يقول : «المحكم : ناسخه ، والمتشابه : منسوخه» ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان المنسوخ مما قد ثبت حكمه بالقرآن أولاً ثم نسخ بالقرآن بعد ذلك .

إن ما توصلنا إليه من أن الناسخ الذي هو تفسير للمحكم ـ يراد به في أحد معنييه : الثابت الحكم في كل الشرائع الإلهية وأن المنسوخ، الذي هو تفسير للمتشابه، يشمل فيما يشمل ما نسخه القرآن الكريم من أحكام الشرائع السابقة نجد له شواهد ومؤيدات منها :

إن سياق الكلام في آية المحكم والمتشابه متصل بما سبق في أول السورة من الكلام على الكتب الإلهية ـ التوراة والانجيل ـ وهذا يقتضي وجود علاقة بين المحكم والمتشابه وتلك الكتب ، وهذه العلاقة لا تتعدى أحد أمرين : إما أن تكون آيات القرآن مؤيدة وموافقة لما في التوراة والإنجيل فتكون من قبيل المحكم الناسخ الثابت في كل الكتب الالهية أو تكون موافقة لها ابتداءً مخالفة لها بعد ورود النسخ فتكون من

المتشابه الذي هو المنسوخ .

ـ يؤيد ذلك أيضاً ما ورد في آيات سورة الرعد (٣٦ ـ ٣٩) عن موقف أهل الكتاب من القرآن الكريم الكريم حيث جاء فيها :

«والـذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ، ومن الأحزاب من ينكر بعضه ، قل إنما أمرت أن أعبد الله ولا أشرك به ، إليه أدعو وإليه مآب ، وكذلك أنزلناه حكماً عربياً ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا واقٍ . ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذريَّةً ، وما كان لرسول أن يأتي بآية إلّا بإذن الله لكل أجل كتاب ، يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب . »

فالآية الأولى صريحة في أن أهل الكتاب ـ على العموم ـ يفرحون بما أنزل على النبي من القرآن لعلمهم بأنه حق يؤيد ما عندهم غير أن بعضهم من الأحزاب ينكر بعض القرآن ، وهذا البعض الذي ينكرونه لا بد أن يكون مخالفاً لما عرفوه في كتبهم ، أو لما حّرفوه منها .

والآية الثانية تبيِّن أنَّ شأن هذا الكتاب كشأن الكتب السابقة إلا أنه نزل بلغة العرب ، وتطلب من الرسول ـ عليه السلام ـ أن يمضي في طريقه الذي حدده الله له وألا يتبع أهواء هؤلاء المنكرين ، وتحذره من الالتفات إليهم بعد ما جاءه من العلْم .

والآية الثالثة تبين أن شأن هذا الرسول كشأن الرسل السابقين في كونه يتزوج النساء ، وتولد له الذرية ، وأنه لا يأتي بالآيات من عند نفسه . وأن لكل مدة من الزمن كتاباً إلهياً ، وبذلك يكون القرآن هو كتاب هذه الفترة الزمنية التي تمتد إلى يوم القيامة .

والآية الرابعة تشير إلى النسخ في الكتب الإلهية بقوله : «يمحو الله ما يشاء ويثبت» وتشير إلى الإحكام فيها بقوله : «وعنده أُمُّ الكتاب» . وقد ورد في تفسير هذه الآية أقوال كثيرة ، وأقوى ما ورد فيها ما رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : «يبدل ما يشاء فينسخه ، ويثْبت ما يشاء ، فلا يبدِّلُه ، «وعنده أم الكتاب» : وجملة ذلك عنده في أمِّ الكتاب الناسخ وما يبدل وما يثبت .

وكأن هذه الآية ترد على ما سبق في الآية الأولى من إنكار بعض الأحزاب من

أهل الكتاب بعض ما ورد في القرآن مما يخالف ما عرفوه من كتبهم، وأن ذلك كله راجع إلى إرادة الله ومشيئته في المحو والإثبات.

وكأن المشار إليه في هذه الآيات مما ينكره بعض أهل الكتاب ، هو نفس المشار إليه في قوله تعالى : «وأخَرُ متشابهاتٌ فأما الذين في قلوبهم زيْغٌ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تأويلِه» .

٥ ـ إن لفظ « أُمّ الكتاب » الوارد في آية المحكم والمتشابه قد ورد وصفاً للآيات المحكمات ، وعلى هذا فلا بد أن يراد بالكتاب كل ما نزل من عند الله من الكتب ، وكما ورد في قوله تعالى : « وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ [1] » . وكانت الآيات المحكمات أماً للكتاب كله، لما أنها ثابتة في كل الكتب ، وقد ورد مثل هذا التفسير عن سعيد بن جبير حيث جاء في الدر المنثور ٢ / ٤ :

« وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير : «هنَّ أُمُّ الكتاب» ، قال : أصل الكتاب ، لأنهن مكتوبات في جميع الكتب » .

وكذلك أخرج ابن أبي حاتم أيضاً عن مقاتل بن حيان : «إنما قال : هنَّ أمُّ الكتاب» لأنه ليس من أهل دين إلاَّ يرْضَى بهنَّ» .

وقال مقاتل بن سليمان في تفسيره [2] : « هن أم الكتاب» : يعني : أصل الكتاب لأنهن في اللوح المحفوظ مكتوبات وهن محرمات على الأمم كلها في كتابهم وإنما سُمِّينَ «أُمَّ الكتاب» لأنهن مكتوبات في جميع الكتب التي أنزلها الله تبارك وتعالى على جميع الأنبياء، وليس من أهل دين إلا وهو يرضى بهن» .

وبناء على هذا يحسن حمل «أم الكتاب» الوارد في قوله تعالى : « يمحو الله ما يشاء ويُثْبت وعندَه أمُّ الكتاب» على نفس المعنى الوارد في آية المحكم والمتشابه ، وبذلك يصير المعنى ، يمحو الله ما يشاء ويثبت مما يجوز فيه النسخ ، وعنده أم الكتاب ، أي الآيات المحكمات التي لا يجوز فيها النسخ .

---

(١) آل عمران : ١١٩ .

(٢) ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠ بتحقيق د. عبد الله شحاته .

ـ جاء في فضائل القرآن لابن الضُّرَيْس [1] :

أ ـ أخبرنا موسى [2] ؛ بن اسماعيل ثنا جرير [3] بن حازم عن الزبير [4] ابن الخرّيت عن عكرمة عن كعب [5] قال :

«أول ما نزل من التوراة عشر آيات من آخر سورة الأنعام : «قل تعالوا أَتْلُ ما حرّم ربكم عليكم» الى آخر السورة .

ب ـ أخبرنا أبو عمر النمري [6] ثنا همام [7] قال سمعت أبا عمران الجوني [8] يحدِّث عن عبد الله [9] بن رباح قال سمعت كعباً يقول :

« فاتحة التوراة للأنعام ، وخاتمة التوراة سورة هود» .

ـ وجاء في كتاب «جمع أحاديث القرآن [10] » لأبي عبيد القاسم بن سلام :

عن أبي الخير أن أبا الدرداء كان يقرأ في مسجد حمص ـ وفيهم كعب الأحبار ـ فمرّوا بقول الله تبارك وتعالى : «قل تعالوا أتلُ ما حرّم ربكم عليكم» قال كعب : ردِّدْها عليّ ، فردَّدها عليه ، فقال كعب : صدق الله ورسوله ، والذي بعث محمداً بالحق ما أنزل الله قبلها في التوراة إلا بسم الله الرحمٰن الرحيم : «قل تعالوا أَتْلُ» .

---

(١) مخطوطية الظاهرية ، ورقة : ١٠٢ .

(٢) موسى بن اسماعيل : ثقة أخرج له الجماعة ـ تهذيب التهذيب : ١٠/٣٣٣ .

(٣) جرير بن حازم : أخرج له الجماعة . ثقة ـ تهذيب التهذيب : ٢/٦٩ .

(٤) الزبير بن الخريت : ثقة . أخرج له الشيخان وأبو داود والترمذي وغيرهما ـ تهذيب التهذيب : ٣/٣١٤ .

(٥) عكرمة بن عبد الله ـ مولى ابن عباس ـ أخرج له الجماعة ، رأي ابن حجرفيه : ثقة ، ثبت ، عالم بالتفسير ـ تقريب التهذيب : ٢/٣٠ .

(٦) هو حفص بن عمر بن الحارث ابو عمر الحوضي النمري ، ثقة ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي ـ تهذيب التهذيب : ٢/٤٠٥ .

(٧) هو همام بن يحيى بن دينار الأزدي ؛ ثقة ، أخرج له الجماعة تهذيب التهذيب : ١١/٦٧ .

(٨) هو عبد الملك بن جبيب الأسدي الكندي أحد العلماء ؛ ثقة ، أخرج له الستة ومن الرواة عن عبد الله بن رباح . ـ تهذيب التهذيب : ٦/٣٨٩ ـ

(٩) هو عبد الله بن رباح ، ثقة ، ومن الرواة عن كعب . أخرج له الامام مسلم وأصحاب السنن الأربعة ـ تهذيب التهذيب : ٥/٢٠٦ ـ

(١٠) مخطوطة مراكش : ص : ٩٢ .

وهذه الأخبار المروية عن كعب الأحبار تفيد أن آيات سورة الأنعام المتقدمة الذكر هي مما اشتملت عليه التوراة ، وهي تؤكد ما سبق أن بيّناه من اعتبارها محكمات لوجودها في كل الشرائع .

عود على بدء :

ونستخلص مما سبق :

١ ـ أن الناسخ الذي فُسِّرَ به المحكم ـ : هو الثابت الحكم ، ويشمل :

ـ ما ثبت حكمه في القرآن الكريم وفي الكتب الالهية السابقة له مما لا يجوز أن يتغير بشرع وشرع ، وذلك كآيات سورة الأنعام وآيات سورة الإسراء التي وردت فيها الروايات عن ابن عباس بأنها محكمة .

ـ ما ثبت حكمه في القرآن الكريم ولم يطرأ عليه نسخ .

وإنما جاز تسمية هذين النوعين الأخيرين بالناسخ مع أنه لم ينسخ شيئا لما أنه أشبه الناسخ في ثباته واستمرار العمل به .

ـ الناسخ القرآني الذي نسخ حكماً من شرائع من قبلنا .

ـ الناسخ القرآني الذي نسخ حكماً قرآنيا سابقاً .

ـ الخاص الذي يخصص العام .

ـ المقيد الذي يقيِّد المطلق .

ـ المبين الذي يبين المبهم والمجمل .

وإنما جاز تسمية المقيد والمبين بالناسخ لأنه أشبه الناسخ في أن المعول في العمل عليه دون المبهم والمجمل .

٢ ـ أن المنسوخ ـ الذي فسر به المتشابه : هو المتروك العمل به، ويشمل :

ـ التكاليف المتغيرة بين شرع وشرع مما يجوز فيه النسخ بين الشرائع ، والذي

مثّل له الرازي بأعداد الصلوات ومقادير الزكوات وشرائط البيع والنكاح وغير ذلك .

ـ ما ترك العمل به لنسخه بالقرآن مما كان ثابتا في الكتب السابقة وجرى عليه العمل برهة في الاسلام .

ـ ما ترك العمل به مما ثبت حكمه بالقرآن أولاً ثم نسخ بالقرآن أيضا .

ـ المطلق المحمول على المقيد .

المبهم والمجمل بعد البيان .

أما العام بعد تخصيصه والمستثنى منه بعد الاستثناء فيعمل بهما فيما وراء التخصيص والاستثناء فلا يشملهما مصطلح المنسوخ بمعنى المتروك العمل به ، وإنما أطلق السلف عليهما ذلك لأن مدلول كل منهما أصبح قاصراً على بعض أفراده بفعل التخصيص والاستثناء بعد أن كان شاملاً لجميع أفراده .

« وإنما جعلوا جنس المنسوخ متشابها لأنه أشبه غيره في التلاوة والنظْم وأنه كلام الله وقرآن ومعجِز وغير ذلك من المعاني مع أن معناه قد نُسخ » .[1]

القول الثاني ، المحكم هو الحلال والحرام :

والمتشابه ما تشابهت معانيه واختلفت ألفاظه .

وقد عبر عنه الطبري بقوله :

« وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب ، ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه ، والمتشابه منها ، ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني وإن اختلفت ألفاظه» .

ثم ذكر الطبري في هذا القول الروايات التالية عن مجاهد :

ـ حدثني محمد بن عمرو قال حدثنا أبو عاصم عن عيسى بن أبي نجيح عن مجاهد في قوله :

«منه آيات محكمات» : ما فيه من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك فهو متشابه يصدق بعضه بعضاً، وهو مثل قوله : ما فيه من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك فهو

---

(١) الفتاوى : ١٧/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨

متشابه يصدق بعضه بعضاً وهو مثل قوله : « وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ [1] » ومثل قوله : «كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ [2] » ومثل قوله : «والذين اهتدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ [3] » .

ـ حدثني المثنى قال حدثنا أبو حذيفة قال : «حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله [4] » أما السيوطي في الدرّ المنثور فقد ذكر إضافة لما روي عن مجاهد الروايتين التاليتين :

ـ وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال : المحكمات ، الحلال والحرام .

ـ وأخرج عبد بن حميد ابن عباس قال : المحكمات ، الحلال والحرام .

ـ وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع قال: المحكمات، هي الآمرة الزاجرة[5] » .

وذكر الأدفوي في تفسيره قولاً ليحيى بن يعمر : «المحكمات، الفرائض والأمر والنهي ، وهن عماد الدِّين ، وعماد كل شيء أُمُّه [6] » .

ولدى النظر في هذه المرويات فإننا نرى :

ـ اقتصار الطبري فيما أورده من روايات على مجاهد دون ما ذكر عن ابن عباس والربيع .

ـ واقتصار رواية ابن عباس والربيع على بيان المحكم دون المتشابه ، ولعل ذلك هو الذي يفسر لنا اقتصار الطبري على ما روي عن مجاهد ، لأنه في معرض بيان القول الثاني الذي لا بد أن يكون شاملاً لكلٍ من المحكم والمتشابه .

ـ سبق أن أورد الطبري في القول الأول الرواية الثانية عن ابن عباس والتي يقول فيها: المحكمات: ناسخه **وحلاله وحرامه**، وحدوده وفرائضه وما يؤمن به. والمتشابهات: منسوخه ومقدِّمُه ومؤخِّره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به»[7] .

---

(١) البقرة : ٢٦ (٢) الأنعام : ١٢٥ (٣) محمد : ١٧ (٤) الطبري : ٦/١٧٦ ـ ١٧٧

(٥) الدر المنثور : ٢/٤

(٦) الاستغناء للأدفوي كما ذكره النحاس في معاني القرآن: ورقة : ٣٥.

(٧) الطبري .

ونلاحظ على هذا القول :

١ ـ أن معنى المحكم فيه ليس متعارضاً مع معنى المحكم في القول الأول . لأن كلاً منهما من أفراد المحكم ، ولهذا فقد جمعهما ابن عباس فيما روى عنه في سياق واحد .

ـ أن الربيع عبر عن الآيات المحكمات بقوله : هي الآمرة الزاجرة ؛ لأن الحلال والحرام إنما يدخل كله تحت الأمر والنهي .

ـ كذلك يضيف يحيى بن يعمر إلى الأمر والنهي : الفرائض .

٢ ـ أن المتشابه المقابل للمحكم في هذا القول هو عند مجاهد : ما سوى الحلال والحرام كله متشابه يصدق بعضه بعضا مثل قوله «وما يُضِلُّ بهِ إلاّ الفاسقِينَ» ومثل قوله: «كذلك يجعلُ اللهُ الرِّجْسَ على الذين لا يؤمنونَ» . ويبدو لنا من خلال هذا المثال الذي ذكره مجاهد للمتشابه أنه يريد به «المتشابه اللفظي» الذي سبق أن أشرنا إليه في مطلع هذا البحث ، والذي لا يدخل في نطاق المتشابه الذي نحن بصدد الحديث عنه .

ـ يضعّف ابن تيمية قول مجاهد هذا في المتشابه حينما يقول :

« فعلى هذا القول يكون المتشابه هو المذكور في قوله : «كتاباً متشابهاً مثاني» والحلال مخالف للحرام، وهذا على قول مجاهد : أن العلماء يعلمون تأويله، لكن تفسير المتشابه بهذا مع أن كل القرآن متشابه ـ وهنا خص البعض به ـ فيستدل به على ضعف هذا القول . وكذلك قوله : «يتَّبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تأويلِهِ» لو أريد بالمتشابه تصديق بعضه بعضاً لكان اتباع ذلك غير محذور ، وليس في كونه يصدق بعضه بعضاً ما يمنع ابتغاء تأويله [١] » ثم يقول ابن تيمية :

« وقد يحتج لهذا القول بقوله : متشابهات، فجعلها أنفسها متشابهات ، وهذا يقتضي أن بعضها يشبه بعضاً ليست مشابهة لغيرها [٢] » ويجيب ابن تيمية على هذا بقوله : «ويجاب عن هذا بأن اللفظ إذا ذكر في موضعين بمعنيين صار من المتشابه كقوله : «أنا» و «نحن» المذكور في سبب نزول الآية [٣] » .

(١) و (٢) و (٣) الفتاوى : ١٧/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩

ـ أن المتشابه المقابل للمحكم ـ في هذا القول ـ هو عند ابن عباس : الأمثال والأقسام وكل ما يُؤمَن به ولا يُعمل به . ولا شك بأن هذا أقوى مما ذهب إليه مجاهد لأنه لا يمكن أن يرد عليه من الاعتراضات ما أورده ابن تيمية على قول مجاهد . وإنما ساغ أن يكون كل ما يُؤمَن به ولا يُعمَل به من المتشابه «لأن الناس لم يؤمروا بتفصيله ، بل يكفيهم الايمان المجمل به ذلك أن العلم به وإن كان حسناً أو فرضاً على الكفاية فليس فرضاً على الأعيان بخلاف ما يعمل به [1]» .

٣ ـ يمكن الاستئناس لما ذهب اليه هذا القول من تفسير المحكم بالحلال والحرام بعدد من الآيات القرآنية كقوله تعالى في سورة الأنعام :

« وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ [2] » .

وقوله تعالى في سورة الأعراف :

« وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ [3] » .

وقوله تعالى في سورة هود :

« الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ [4] » .

وقوله تعالى في سورة فصلت :

« كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ [5] » .

وقوله في نفس السورة :

« وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾ [6] » .

---

(١) الفتاوى : ١٧/٣٨٨ بتصرف .

(٢) الآيات : ١١٩ ـ ١٢١ (٣) الآية : ٥٢ (٤) الآية الآية : ١

(٥) الآية : ٣ (٦) الآية : ٤٤

وهذه الآيات كلها تشير إلى وصف القرآن بالبيان والتفصيل ، وقد خصّ من ذلك الحلال والحرام في قوله :

« وما لكم ألّا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصّل لكم ما حرّم عليكم» ، كما اعتبر التفصيل بياناً للإحكام في قوله تعالى :

«كتاب أحكمت آياته ثم فصلت»

ولعلّ هذا أيضاً ما حمل الطبري على تفسير المحكم بقوله :

وأما قوله : «منه آيات محكمات» :

فإنهن اللواتي أُحكِمْن بالبيان والتفصيل ، وأُثبَتَتْ حججُهنَّ وأدلَّتُهن على ما جُعِلْنَ أدلـةً عليه من حلال وحرام ووعد ووعيد وثواب وعقاب وأمر وزَجْر ، وخبَرٍ ومثَلٍ ، وعظة وعِبَرٍ ، وما أشبه ذلك . ثم وصف جل ثناؤه هؤلاء الآيات بأنهن «هنّ أمُّ الكتـاب» يعني بذلـك : أنهن أصـل الكتـاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحـدود ، وسائر ما بالخلق إليه الحاجةمن أمر دينهم ، وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم .

وإنما سمّاهنّ «أم الكتاب» ؛ لأنهن معظم الكتاب ، وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه . وكذلك تفعل العرب تسمّي الجامع معظم الشيء أمّاً له، فتسمى راية القوم التي تجمعهم في العساكر : أُمَّهم، والمدبر معظم أمر القرية والبلدة أمَّها .»[1]

ونخلص من هذا القـول إلى أنـه ليس بعيداً من القول الأول الذي يفسّر المحكم بالناسخ ، لأن النسخ نوع من البيان والتفصيل حيث يبين أنه لا يعمل بالمنسوخ مع وجود الناسخ وكذلك المطلق لا يعمل به مع مقيده، والعام لا يعمل به مع مخصصه، وذلم إذا لاحظنا اتساع مفهوم النسخ عند السلف بحيث يشمل التخصيص والتقييد والاستثناء. وكذلك النسخ لا يكون إلّا في الأمر والنهي والأحكام العملية التكليفية إذا قصرناه على معنى رفع الحكم الشرعي بحكم شرعي متأخر.

وإذا كان الرازي قد جعل آيات الأنعام و آيات الاسراء التي نص عليها ابن

(١) الطبري : ٦/١٧٠

عباس مثالاً للمحكم الذي هو الناسخ ، فإننا نرى أنها تصلح أيضا مثالاً للحكم الذي هو الحلال والحرام وذلك واضح من مضمون الآيات وموضوعها حيث جاء في سورة الأنعام :

« قل تعالوا أتلُ ما حرّم ربُكم عليكم ألاّ تُشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإيّاهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ـ ١٥١ ـ ولا تقربوا مال اليتيم إلاّ بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشدّه وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلّف نفساً إلاّ وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصّاكم به لعلكم تذكّرون ـ ١٥٢ ـ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السُّبُل فتفرّقَ بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ـ ١٥٣ ـ

وجاء في سورة الإسراء :

« وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إمّا يبلغنَّ عندك الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تقل لهما أُفٍّ ولا تنهرْهُما وقل لهما قولاً كريماً ـ ٢٣ ـ واخفض لهما جناح الذُّلِّ من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً ـ ٢٤ ـ ربكم أعلم بما في نفوسكم إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوّابين غفوراً ـ ٢٥ ـ»

ولا شك بأن هذه الوصايا التي وردت في كلا السورتين تدخل في نطاق الحلال والحرام دخولاً مباشراً ، ولهذا فهي تصلح مثالاًللمحكم الذي هو الحلال والحرام ، كما تصلح مثالاً للمحكم الذي لا يقبل النسخ كما أشار إلى ذلك الرازي في تفسيرة .

القول الثالث : المحكم : ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد .

والمتشابه : ما احتمل أوجُهاً .

وقد عبر عنه الطبري بقوله :

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد . والمتشابه منها : ما احتمل من التأويل أوجهاً» .

ثم ذكر الطبري في هذا المعنى الرواية التالية :

ـ حدثنا ابن حميد قال حدثنا سلمة بن إسحاق ، قال حدثني محمد بن جعفر بن الزبير : «هو الذي أَنزل عليك الكتاب مِنْه آياتٌ محكماتٌ» : فيهن حجة الرب

وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه .
«وأُخَرُ متشابهاتٌ» : في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق [1] »

كما عبر عنه الماوردي بقوله : «المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه بخلافه »

وقال مكي بن أبي طالب القيسي في تفسيره [2] :

« وأهل المعاني على أن المحكم : ما قام بنفسه ، وفهم في ظاهر لفظه ولم يحتمل إلّا ذلك. والمتشابه : ما احتاج إلى تأويل وتفسير واحتمل المعاني » .

وقد قال الجصاص في تسويغ اعتبار هذا القول أحد وجوه المحكم والمتشابه :

«إن المحكم من هذا القسم سمي محكماً لإحكام دلالته وإيضاح معناه وإبانته ، والمتشابه منه سمي بذلك لأنه أشبه المحكم من وجه واحتمل معناه وأشبه غيره مما يخالف معناه معنى المحكم فسمي متشابهاً من هذ االوجه » [3].

ونلاحظ على هذا القول أيضاً أنه ليس بعيداً من القول الذي سبقه ، لأن المحكم الذي لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، إنما كان كذلك لأنه مبيَّن مفصَّلٌ من الله سبحانه ، ولا مجال فيه للاجتهادات وذلك بخلاف المتشابه الذي تختلف فيه الأقوال لاحتماله المعاني المتعددة .

ومن هنا يقول الطبري في تعريفه للمتشابه : «وأما قوله «متشابهات» : فإن معناه : متشابهات في التلاوة مختلفات في المعنى ، كما قال جل ثناؤه : «وأُتوا به متشابهاً [4]» :

يعني : في المنظر ؛ مختلفاً في المطعم ، وكما قال مخبراً عمّن أخبر عنه من بني إسرائيل انه قال : «ان البقر تشابه علينا » (البقرة :٧٠) يعنون بذلك : تشابه علينا في الصفة ، وإن اختلفت أنواعه».

---

(١) الطبري : ٦/١٧٧ والدر المنثور : ٢/٤ .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه ـ مخطوطة الرباط .

(٣) أحكام القرآن للجصاص : ٢/٣.

(٤) البقرة : ٢٥ .

ثم يقول الطبري موجزاً بيان المحكم والمتشابه :

« فتأويل الكلام إذاً : إن الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، هو الذي أنزل عليك يا محمد القرآن ، منه آيات محكمة بالبيان ، هن أصل الكتاب الذي عليه عمادُك وعماد أمتك في الدِّين وإليه مفزعك ومفزعهم فيما افترضتُ عليك وعليهم من شرائع الاسلام .وآيات أُخَرُ هنَّ متشابهات في التلاوة مختلفات في المعاني[1] » .

ويرى ابن عطية أن هذ االقول أحسن ما قيل في تفسير المحكم والمتشابه[2] » .

القول الرابع : المحكم ، المفصل من قصص الأمم ورسلهم . والمتشابه ، ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور .

وقد عبر عنه الطبري في تفسيره بقوله : «وقال آخرون : المحكم ما أحكم الله فيه من آي القرآن ، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم ، ففصَّله ببيانه ذلك لمحمد وأمته .

والمتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور ، بقَصه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وبقصه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني[3] » .

وقد قال الجصاص معللاً جواز اعتبار هذا القول من المحكم والمتشابه : «فإن اشتباه هذا من جهة اشتباه وجه الحكمة فيه على السامع ، وهذا سائغ عام في جميع ما يشتبه فيه وجه الحكمة فيه على السامع إلى أن يتبينه ويتضح له وجهه فهذا مما يجوز فيه إطلاق اسم المتشابه . وما لا يشتبه فيه وجه الحكمة على السامع فهو المحكم الذي لا تشابه فيه على قول هذا القائل فهذا أيضاً أحد وجوه المحكم والمتشابه وإطلاق الاسم فيه سائغ جائز[4] » .

---

(١) الطبري : ٦/١٧٤ .

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية :

(٣) تفسير الطبري : ٦/١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٤) أحكام القرآن للجصاص : ٢/٣ .

ثم بين الطبري من صاحب هذا القول فقال : «حدثني يونس ، قال أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد وقرأ :

«الر كتاب أُحكمتْ آياته ثم فُصِّلت من لَدُن حكيم خبير» ـ هود : ١ ، قال: وذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في أربع وعشرين آية منها . وحديث نوح في أربع وعشرين آية منها . ثم قال : «تلك من أنْباء الغيب» ـ هود : ٤٩ ـ ثم ذكر «وإلى عادٍ» فقرأ حتى بلغ :

«واستغفروا ربكم» ، ثم مضى ذَكَر صالحا وإبراهيم ولوطاً وشعيباً وفرغ من ذلك . وهذا تبيين ذلك ، تبْيين «أحكمت آياته ثم فصلت» .

قال : والمتشابه ، ذكر موسى في أمكنة كثيرة ، وهو متشابه ، وهو كله معنى واحـد . ومتشابهه : «أسلك فيها» «احمل فيها» «اسلك يدك» «أدخل يدك» «حيّة تسعى» ـ الآيات على الترتيب : المؤمنون : ٢٧ ، هود : ٤٠ ، القصص : ٣٢ ، النمل : ١٢ ، طه : ٢٠ ، الأعراف : ١٠٧ ، الشعراء : ٢٢ .

قال : ثم ذكر هوداً في عشر آيات منها ـ يريد سورة هود ـ وصالحاً في ثماني آيات منها ، وإبراهيم في ثماني آيات أخرى ، ولوطاً في ثماني آيات منها ، وشعيباً في ثلاث عشرة آية ، وموسى في أربع آيات ، كل هذا يقضي بين الأنبياء وبين قومهم في هذه السورة ، فانتهى ذلك الى مئة آية من سورة هود . ثم قال : «ذلك من أنْباء القرى نقصه عليك منها قائم وحصيد» ـ هود : ١٠٠ ...

وقال في المتشابه من القرآن : من يرد الله به البلاء والضلالة يقول : ما شأن هذا لا يكون هكذا ؟ وما شأن هذا لا يكون هكذا» ؟

وهذا القول الذي يقول به عبد الرحمن بن زيد ينسبه الى والده زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب في رواية أخرى ذكرها السيوطي في الدر المنثور : ٣/ ٣٢٠ في تفسير سورةهود قال :

« أخرج ابن أبي حاتم عن ابن زيد رضى الله عنه أنه قرأ : «الر كتاب أحكمت آياته» قال : هي كلها مكية محكمة ـ يعني سورة هود ـ «ثم فصِّلت» . قال : ثم ذكر محمداً ـ صلى أللة عليه وسلم ـ فحكم بينه وبين من خالفه ، وقرأ :

«مثل الفريقين» ـ الآية كلها ـ ثم ذكر قوم نوح ، ثم قوم هود ، فكان هذا تفصيل ذلك ، وكان أوله محكماً ، قال : وكان أبي ـ رضى الله عنه ـ يقول ذلك ـ يعني : زيد بن أسلم .

ومعلوم أن زيد بن أسلم من كبار التابعين الذين عرفوا بالقول في التفسير والثقة فيما يروونه ، قال فيه الامام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي : ثقة . وقد عرف زيد بأنه كان يفسر القرآن برأيه ولا يتحرج من ذلك .

ويمكن أن نعتبر تفسيره للمحكم والمتشابه من قبيل التفسير بالرأي ، ولكنه ليس بالرأي المطلق الذي لا دليل عليه ، وإنما هو الرأي المبني على الاستنباط والاستنتاج كما لاحظنا ذلك من خلال دراسته لسورة هود .

ونلاحظ على هذا القول أنه أقرب لأن يكون في عداد ما يسمى بالمتشابه اللفظي الذي خصه بعض العلماء بمؤلفات خاصة كالخطيب الإسكافي في «درة التنزيل وغُرّة التأويل» ، والكرماني في كتابه «برهان القرآن لما فيه من الحجة والبيان» وأبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الغِرْناطي في كتابه «ملاك التأويل القاطع لذوي الالحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل» . وأكثر ما يكون هذا النوع من المتشابه في القصص كما ذكر ذلك الزركشي في برهانه والسيوطي في إتقانه .

القول الخامس : المحكم : ما عرف تأويله : والمتشابه : مالا يُعلم تأويله .

وقد أفاض الطبري [1] في شرح هذا القول ونَصْرِه وتَرْجيحه بقوله :

« وقال آخرون :

بل «المحكم» من آي القرآن : ما عرف العلماء تأويله ، وفهموا معناه وتفسيره . والمتشابه : ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل ، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه ، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى بن مريم ، ووقت طلوع الشمس من مغربها ، وقيام الساعة ، وفناء الدنيا ، وما أشبه ذلك فإن ذلك لا يعلمه أحد .

وقالوا : انما سّمى الله من آي الكتاب «التشابه»

«المتشابه» الحروف المقطعة التي في أوائل بعض سور القرآن ، من نحو «آلم» و «آلمص»

---

(١) الطبري : ٦/١٧٩ ـ ١٨٢ .

و «آلـر» و «ألـر» ومـا أشبه ذلك؛ لأنهن متشابهات في الألفاظ، وموافقات حروف حساب الجمّل. وكان قوم من اليهود على عهد رسول لله ـ صلى الله عليه وسلم ـ طمعوا أن يدركوا من قبلها معرفة مدة الاسلام وأهله، ويعلموا نهاية أُكْل محمد وأمته، فأكذب الله أحدوثتهم بذلك، وأعلمهم أن ما ابتغوا علمه من ذلك من قِبَل هذه الحروف المتشابهة لا يدركونه ولا من قِبَل غيرها، وأن ذلك لا يعلمه إلاّ الله.

قال أبو جعفر : وهذا قول ذكر عن جابر بن عبد الله بن رئاب ، أن هذه الآية نزلت فيه (أي في هذا القول) وقد ذكرنا الرواية بذلك عنه وعن غيره ممن قال نحو مقالته ، في تأويل ذلك في تفسير قوله ·

«الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه » (البقرة : ٢)

قال أبو جعفر : «وهذا القول الذي ذكرناه عن جابر بن عبد الله أشبه بتأويل الآية وذلك أن جميع ما أنزل الله عز وجل من آي القرآن على رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فإنما أنزله عليه بياناً له ولأمته وهدىً للعالمين . وغير جائز أن يكون فيه ما لا حاجة بهم إليه، ولا أن يكون فيه ما بهم إليه الحاجة ، ثم لا يكون لهم إلى علم تأويله سبيل . فاذا كان ذلك كذلك ، فكل ما فيه بخلقه إليه الحاجة ـ وإن كان في بعضه ما بهم عن بعض معانيه الغنى . . . وذلك كقول الله ـ عز وجل ـ : «يوم يأتي بعض آيات ربـك لا ينفـع نفساً إيمانُها لم تكن آمنتْ من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً ـ الأنعام : ١٥٨ ـ فأعلم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمته أن تلك الآية التي أخبر الله جل ثناؤه عبادَه أنها إذا جاءت لم ينفع نفساً إيمانُها لم تكن آمنت من قبل ذلك ، هي طلوع الشمس من مغربها ـ فالذي كانت بالعباد إليه الحاجة من علم ذلك ، هو العلم منهم بوقت نفع التوبة بصفته ، بغير تحديده بعدد السنين والشهور والأيام ، فقد بيّن الله ذلك لهم بدلالة الكتاب وأوضحه ، وأوضحه لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، مفسَّرا . والذي لا حاجة بهم إلى علمه منه : هو العلم بمقدار المدة التي بين وقت نزول هذه الآية ووقت حدوث تلك الآية ، فإن ذلك مما لا حاجة بهم إلى علمه في دين ولا دنيا . وذلك هو العلم الذي استأثر الله ـ جل ثناؤه ـ به دون خلقه ، فحجبه عنهم . وذلك وما أشبهه ، هو الذي طلبت اليهود معرفته في مدّة

محمد صلى الله عليه وسلم، وأمته من قبل قوله : «آلم» و «آلمص» و «آلر» و «آلمر» ، ونحـو ذلك من الحروف المقطعة المتشابهات ، التي أخبر الله ـ جل ثناؤه ـ أنهم لا يدركون تأويل ذلك من قبله ، وأنه لا يعلم تأويله إلاّ الله .

فإذا كان المتشابه هو ما وصفنا ، فكل ما عداه فمحكم . لأنه لن يخلو من أن يكون محكماً بأنه بمعنى واحد لا تأويل له غير تأويل واحد ، وقد استغنى بسماعه عن بيان يبينه ، أو يكون محكماً ، وإن كان ذا وجوه وتأويلات وتصرف في معان كثيرة . فالدلالة على المعنى المراد منه ، إما من بيان الله تعالى ذكره عنه ، أو من بيان رسوله صلى الله عليه وسلم لأمته ، ولن يذهب علم ذلك عن علماء الأمّة لما قد بيّنا .

ونلاحظ على هذا القول :

١ ـ « أن إطلاق اسم المحكم والمتشابه سائغ فيه لأن ما علم وقته ومعناه فلا تشابه فيه وقدم حكم بيانه وما لا يعلم تأويله ومعناه ووقته فهو مشتبه على سامعه [1] » .

٢ ـ أنه يفسر المتشابه بما استأثر الله تعالى بعلمه وذلك اعتماداً منهم على قوله تعالى «وما يعلم تأويلَه إلا الله» وقد مثّلوا لذلك بأمثلة .

كالخبر عن مخرج عيسى ، ووقت طلوع الشمس من مغربها ، وقيام الساعة .

٣ ـ أن مما يدخل تحت المتشابه الذي استأثر الله بعلمه الحروف المقطعة في أوائل السور ؛ لأنهن متشابهات في الألفاظ ، وموافقات حروف حساب الجمّل الذي حاول اليهود منه معرفة أجَل أمة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وذلك اعتماداً على ما رواه جابر بن عبد الله بن رئاب . وقد رجح الطبرى ذلك بقوله : قال أبو جعفر «وهذا القول الذي ذكرناه عن جابر بن عبدالله أشبه بتأويل الآية .

٤ ـ ان ترجيح الطبرى لهذا القول لا يعني أنه مُسَلِّم بما يؤدي إليه من نتائج ، يهدف إليها اليهود ، وإنما ترجيحه لذلك على سبيل الحكاية لفعلهم وأن الله سبحانه وتعالى لم يقرهم على ذلك ، ولهذا يقول الطبري : «فأكذب الله أحدوثتهم بذلك ، وأعلمهم أن ما ابتغوا علمه من ذلك من قِبَل هذه الحروف المتشابهة لا يدركونه ولا من قَبِل غيرها ، وأن ذلك لا يعلمه إلا الله ، على أنه أُخذ على الطبري هنا عدم نقده

---

(١) أحكام القرآن للجصاص : ٣/٢

للحديث من حيث السند . والمعروف أن هذا الحديث ضعيف لا يُحتج به وقد قال فيه ابن كثير في تفسيره (١/٦٩-٧٠) «وأما من زعم أنها دالة على معرفة المدد د وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والملاحم ، فقد ادعى ما ليس له ، وطار في غير مطاره . وقد ورد في ذلك حديث ضعيف ، وهو مع ذلك أدلّ على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته . فهذا الحديث مداره على محمد بن السائب الكلبي ، وهو ممن لا يحتج بما انفرد به . ثم كان مقتضى هذا المسلك - إن كان صحيحاً - أن يحسب ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر التي ذكرناها . وذلك يبلغ منه جملة كثيرة . وإن حسبت مع التكرار ، فأطم وأعظم» .

وكذلك نقل السيوطي في الإتقان ٣/٢٦ رد ابن حجر على السهيلي الذي قال : «لعلّ عدد الحروف التي في أوائل السور - مع حذف المكرر - للإشارة إلى مدة بقاء هذه الأمة» .

يقول ابن حجر في رد ذلك : «وهذا باطل لا يعتمد عليه ، فقد ثبت عن ابن عباس - رضى الله عنه - الزجر عن «عدّ أبي جاد» ، والإشارة إلى ذلك من جملة السحر ، وليس ذلك ببعيد ، فإنه لا أصل له في الشريعة» .

وكأن ردّ الطبري لمحاولة اليهود معرفة أجَل هذه الأمة من طريق «عدّ أبي جاد» بقوله : فأكذب الله أحدوثتهم بذلك . . . » مبني على أن هذا الخبر وإن لم يصح سنده فليس مما يستبعد وقوعه من اليهود ، وليس وقوعه منهم دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه من معرفة أجل هذه الأمة ؛ لأن الله «أعلمهم أن ما ابتغوا علمه من ذلك من قبل هذه الحروف المتشابهة لا يدركونه ولا من قبل غيرها ، وأن ذلك لا يعلمه إلا الله» .

وبذلك يتفق ما ذهب إليه الطبري مع ما ذهب إليه ابن كثير في قوله : «وقد ورد في ذلك حديث ضعيف ، وهو مع ذلك أدلّ على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته» .

ومن كل ما تقدم يتبين لنا أن الطبري يرجح أن تكون الحروف المقطعة هي المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ، وأن ما عدا ذلك فهو محكم .

احكام القرآن للجصاص : ٢/٣.

القول السادس : المحكم ما كان معقول المعنى والمتشابه بخلافه .

سبق أن أشرنا إلى أننا سنقوم أولاً بدراسة الأقوال التي أوردها الطبري في معرض بيانه لمعاني المحكم والمتشابه ثم ننتقل إلى دراسة أقوال أُخرَ ذكرها غيره . غير أننا حينما رجعنا إلى تلك الأقوال الأُخر وأمعنا النظر فيها وجدنا معظمها يندرج في تلك الأقوال الخمسة التي جاءت عند الطبري ، ووجدنا قولاً واحداً منها لا يمكن أن يكون مشمولاً بتلك الأقوال ، وهو جدير أن يستقل بالدراسة وأن يشار إليه على انفراد ، فآثرنا أن نجعله قولاً سادساً ، وقد ورد هذا القول في كل من زاد المسير لابن الجوزي والإتقان للسيوطي منسوباً للماوردي وتتأكد صحة نسبة هذا القول للماوردي بالرجوع إلى تفسيره «النكت والعيون» .

يقول الماوردي : «المحكم ما كان معقول المعنى ، والمتشابه بخلافه كأعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان» .

ونرى أن ما ذكره الجصاص في القول الرابع ينطبق على هذا القول أيضاً حيث يقول الجصاص معللاً جواز اعتبار مثل هذا القول من المحكم والمتشابه :

«فإن اشتباه هذا من جهة اشتباه وجه الحكمة فيه على السامع ، وهذا سائغ عام في جميع ما يشتبه فيه وجه الحكمة فيه على السامع إلى أن يتبينه ويتضح له وجهه فهذا مما يجوز فيه إطلاق اسم المتشابه ، وما لا يشتبه وجه الحكمة فيه على السابع فهو المحكم الذي لا تشابه فيه على قول هذا القائل ، فهذا أيضاً أحد وجوه المحكم والمتشابه وإطلاق الاسم فيه سائغ جائز»

وقد أورد الجصاص هذا التعليل فيما يتصل بما أحكم الله من قصص الأمم ورسلهم وما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور ، ومع ذلك فقد جعله عاماً في كل ما يشتبه فيه وجه الحكمة بقوله : «وهذا سائغ عام في جميع ما يشتبه فيه وجه الحكمة فيه على السامع إلى أن يتبينه ويتضح له وجهه . . .»

ولا شك ان اشتباه وجه الحكمة على السامع في ما تكررت به الألفاظ من قصص الأنبياء عند تكرير السور أمر نسبي فقد تشتبه على بعض الناس ولا تشتبه على البعض الآخر ، بل قد تشتبه على السامع في وقت ثم يزول هذا الاشتباه في وقت

آخر نتيجة التدبر وإمعان النظر ، وهذا يختلف من إنسان لآخر ومن وقت إلى وقت .

ويبدو وأن الأمر بالنسبة للقول السادس مختلف فإن معظم ما شرعه الله لعباده معقول المعنى ظاهر المصلحة لمن تأمله أو لأن وجه الحكمة فيه منصوص مبين ، كما أن هناك بعضاً مما شرعه الله لنا لم ينص لنا وجه الحكمة فيه ، ولم يجعل لعقولنا قدرة على استنباطه بالتفكر والتأمل ، وقد مثل له الماوردي بعدم معرفة الحكمة من أعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان ، وإنما يكثر مثل هذا في العبادات ويقل في المعاملات لأن الأصل في العبادات التعبد وفي المعاملات التعليل . وعلى هذا فالاشتباه الحاصل هنا في معرفة وجه الحكمة لا يمكن أن يكون اشتباها نسبياً يصح بالنسبة لبعض الناس دون بعض ، وإنما هو اشتباه عام يشترك فيه الجميع لعدم الأهلية .

ولا شك أن لهذا القول وجاهة ظاهرة ، ويمكن أن نجد له مستنداً قوياً فيما سبق أن قلناه من أن القرآن الكريم وصفت آياته بالإحكام لأنها جعلت موافقة لمقتضى الحكمة «كتاب أُحكِمَت آياته ثم فصلت من لَدُن حكيم خبير» وأكّد هذا المعنى بقوله «من لَدُن حكيم خبير» حيث يرجع وصف الآيات كلها بالإحكام إلى أنها صدرت عن الله الحكيم ووصفها بالتفصيل إلى أنها صدرت عن الله الخبير ، ولا شك أن آيات القرآن كلها قائمة على الحكمة ومتضمنة لها ، إلا أن هذه الآيات منها ما هو ظاهر وجه الحكمة بالنص أو بالاستنباط ومنها ما هو خبيء مكنون لم ينص عليه ولا يمكن استنباطه فيشتبه وجه الحكمة فيه على الناس وإليه الإشارة بقوله تعالى : «هو الذي أنزل عليك الكتاب منْهُ آيات محكَمات هُنَّ أمُّ الكتاب وأخر متشابهات» .

وعلى هذا فالآيات المحكمات، هي الظاهر فيها وجه الحكمة بالنص أو الاستنباط وهي أم الكتاب أي ، أصله ومعظمه .

والآيات المتشابهات ، هي التي يشتبه فيها وجه الحكمة لعدم ظهوره بالنص أو الاستنباط .

القول الجامع لمعاني كلٍ من المحكم والمتشابه

بعد أن عرضنا فيما سبق لما روي من أقوال العلماء في معاني كلٍ من المحكم والمتشابه ووجهنا تلك الأقوال بما يمكن أن يكون مستنداً لها ودليلاً ، وناقشنا ما يمكن أن يرد عليها من ملاحظات واعتراضات ، نرى الحاجة ماسة إلى نظرة كلية في معاني كلٍ من المحكم والمتشابه تجمع شتاتها وتلم شعثها في محاولة للتوفيق بينها . وسنبدأ أولاً بمعاني المحكم ، ثم نثني بمعاني المتشابه :

القول الجامع لمعاني المحكم :

من المستحسن أن نذكر خلاصة تذكر بمعاني المحكم التي سبق أن أشرنا إليها فيما تقدم بعد أن قطعتنا عنها التوجيهات والملاحظاتُ والمناقشاتُ الطويلةُ ، وسنعتمد في ذلك على ما أوجزه ابن الجوزي في تفسيره بالرغم ما فيه من تكرار لبعض الأقوال التي يمكن أن تكون مشمولة بقول واحد . وقد جعل ابن الجوزي معاني المحكم في ثمانية أقوال :

أحدها : الناسخ ، قاله ابن عباس وابن مسعود وقتادة والسدي في آخرين.

والثاني : الحلال والحرام ، روي عن ابن عباس ومجاهد .

والثالث : ما علم العلماء تأويله، روي عن جابر بن عبد الله .

والرابع : الذي لم ينسخ ، قاله الضحاك.

والخامس : ما لم يتكرر ألفاظه، قاله ابن زيد.

والسادس : ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان . ـ ذكره القاضي أبو يعلى عن الامام أحمد وقال الشافعي وابن الأنباري : هو ما لم يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً.

والسابع : أنه جميع القرآن غير الحروف المقطعة .

والثامن : أنه الأمر والنهي والوعد والوعيد . والحلال والحرام ـ ذكر هذا والذي قبله القاضي أبو يعلى . ثم يقول : وزاد السيوطي في «الإتقان» قولاً على هذه الأقوال

نسبة الى الماوردي ، وهو أن المحكم : ما كان معقول المعنى [1] » .

ويلاحظ أنـه يمكن دمـج القولين الأول والرابع ، وكذلك الثاني والثامن ، وكذلك الثالث والسادس .

والحقيقة المؤكدة أنه لا تعارض بين هذه الأقوال ، ويمكن الجمع بينها باعتبار كل واحد منها أحد أفراد المحكم كما ذهب إلى ذلك ابن عطية في تعليقه على قول ابن عباس في المحكم الذي مثّل له بآيات سورة الأنعام وسورة الإسراء ـ بقوله :

«وهذا عندي على جهة التمثيل : أي يوجد الإحكام في هذا . . لا أنه وقف على هذا النوع من الآيات [2] » .

وإلى مثل ذلك ذهب الجصاص في تعليقاته على الأقوال السابقة حيث يقول في تعقيبه على قول ابن عباس في المحكم بأنه الناسخ : «فهذا عندنا أحد أقسام المحكم لأنـه لم ينف أن يكون للمحكم وجهٌ غيره[3] » ثم يعقب على كل قول من الأقوال المتعددة بقوله :

«فهذا أيضاً أحد وجوه المحكم» إلى أن يقول : «فجميع هذه الوجوه يحتمله اللفظ على ما روي فيه ، ولولا احتمال اللفظ لما ذكروا لما تأولوه عليه [4] » .

القول الجامع لمعاني المتشابه :

أما معاني المتشابه فقد أوجزها ابن الجوزي أيضاً في تفسيره وجعلها في سبعة أقوال :

أحدها : المنسوخ ، قاله ابن مسعود وابن عباس وقتاده والسُّدى في آخرين .

---

(١) زاد المسير : ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣/ ١٦

(٣) و (٤) أحكام القرآن ٢/ ٣ مع شيء من التصرف .

(٥) زاد المسير : ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١ بشيء من التصرف في القول الأخير .

والثاني : ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل كقيام الساعة ـ روي عن جابر بن عبد الله .

والثالث : أنه الحروف المقطعة كقوله «آلم» ونحو ذلك، قاله ابن عباس.

والرابع : ما اشتبهت معانيه ، قاله مجاهد .

والخامس : أنه ما تكررت ألفاظه، قاله ابن زيد.

والسادس : ما احتمل من التأويل وجوها . وقال ابن الأنبارى : الذي تعتوره التأويلات .

والسابع : القصص والأمثال ـ ذكره القاضي أبو يعلى.

ثم يقول : وزاد السيوطي في (الإتقان) قولاً نسبة إلى الماوردي بأن المتشابه ما لم يكن معقول المعنى كأعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان[4]» .

وقد سلك الجصاص نفس المسلك السابق في جمعه بين هذه الأقوال وأنها كلها من أفراد المتشابه فلا تعارض بينها .

أما الراغب الأصفهاني فقد سلك مسلكاً فيه شيء من التفصيل حينما قال :

«والمتشابه من القرآن : ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره إمّا من حيث اللفظ أو من حيث المعنى . فقال الفقهاء : المتشابه : ما لا ينبيء ظاهره عن مراده ، وحقيقة ذلك أن الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب :

ـ محكم على الإطلاق .

ـ ومتشابه على الإطلاق .

ـ ومحكم من وجه متشابه من وجه .

فالمتشابه ـ في الجملة ـ ثلاثة أَضْرُب :

متشابه من جهة اللفظ فقط . ومتشابه من جهة المعنى فقط . ومتشابه من جهتهما .

ـ والمتشـابه من جهة اللفظ ضربان :أحدهما : يرجع إلى الألفاظ المفردة ،

وذلك إما من جهة غرابته نحو «الأبّ» و «يزفّون» ، وإما من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين .

والثاني : يرجع إلى جملة الكلام المركب ، وذلك ثلاثة أَضْرُب :

ـ ضَرْب لاختصار الكلام ، نحو «وإن خفتم ألا تُقْسِطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء» .

ـ وضرب لبسط الكلام نحو «ليس كمثلِه شيءٌ» لأنه لو قيل : ليس مثله شيء كان أظهر للسامع .

ـ وضرب لنظم الكلام ،نحو «أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجاً . قَيِّمًا . . » تقديره :

الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً . وقوله : «ولولا رجال مؤمنون» إلى قوله : «لو تزيلوا» .

ـ والمتشابه من جهة المعنى : أوصاف الله تعالى وأوصاف يوم القيامة ، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسُّه أو لم يكن من جنس ما نحسه .

ـ والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرب :

ـ الأول : من جهة الكمية ، كالعموم والخصوص ، نحو «اقتلوا المشركين» .

ـ والثاني : من جهة الكيفية كالوجوب والندب ، نحو «فانكِحوا ما طاب لكم» .

ـ والثالث : من جهة الزمان ، كالناسخ والمنسوخ ، نحو «اتقوا الله حقَّ تُقاتِه» .

ـ والرابع : من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها ، نحو «وليس البرُّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها» .

وقوله «إنما النسيء زيادة في الكفر» فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية .

ـ والخامس : من جهة الشروط التي بها يصح الفعل أو يفسد كشروط الصلاة والنكاح» .

ثم يقول الراغب :

وهذه الجملة إذا تصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم ، نحو من قال : المتشابه «آلم» وقول قتادة : المحكم الناسخ ، والمتشابه المنسوخ ، وقول الأصم : المحكم : ما أُجمِعَ على تأويله ، والمتشابه : ما اختُلِفَ فيه [1]» .

ولا شك بأن ما ذهب إليه الراغب من هذه التفصيلات والتقسيمات في أنواع المتشابه ، وما سبق أن أشار إليه الجصاص من أن كل الأقوال المروية ينتظمها لفظ المتشابه ، إنما يصح ذلك ويتوجه على أن المتشابه من القرآن : ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى» كما عرَّفه الراغب .

وليس هناك من ضير في أن تكون كل تلك الأنواع من المتشابه بهذا الاعتبار ، إلا أننا نرى أن معظم هذه الأقوال في معنى المتشابه بعيدة عن معنى المتشابه الذي أشارت إليه الآية القرآنية في قوله تعالى : «وأُخَر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زَيْغٌ فيتَّبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنة وابتغاءَ تأويلِه» ولذلك فقد عقب ابن عطية على كثير من هذه الأقوال بقوله : «وهذه الأقوال وما ضارعها يضعفها أن أهل الزيغ لا تعلق لهم بنوعٍ مما ذكر دون سواه [2]» .

وبناءً على ذلك لا بد لنا من إعادة النظر في الأقوال السابقة في ضوء سياق الآية القرآنية التي أشارت إلى المتشابه والمتبعين له من الذين في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، لنرجح من هذه الأقوال ما هو أوفق بالسياق وأقرب للمقصود .

---

(١) أنظر قول الراغب في كتاب «المفردات» : ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٢) المحرر الوجيز : ١٦/٣ .

ما نرجحه في معنى «المتشابه» :

إن نظرة متأنية في آية المحكم والمتشابه « . . . وأُخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتَّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يَعلم تأويلَه إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عندِ ربنا» كفيلة بأن تعطينا صفات هذا المتشابه الذي نبحث عنه :

ـ فهو أولاً : الذي يتتبعه أهل الزيغ من أهل الأديان الباطلة أو الفرق المنحرفة المبتدعة .

ـ وثانيا : يقصدون بتتبعه الفتنة والتأويل ، بما يلقون من الشكوك والشبهات والمعاني الباطلة .

ـ وثالثا : «وما يعلم تأويله إلا الله» على إحدى القراءتين.

ـ ورابعاً: «والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا» فهو إذن مما يؤمن به ولا يعمل به .

ومما يدل على ذلك الآثار التالية :

ـ أخرج ابن مردويه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به ، وما تشابه منه فآمنوا به».

ـ وأخرج الحاكم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر وآمر ، وحلال وحرام ، ومحكم ومتشابه وأمثال ، فأحلُّوا حلالـه ، وحـرِّمـوا حرامه، وافعلوا ما أُمِرْتُم به ، وانتهوا عما نُهيتم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا آمنا به كلٌّ من عند ربنا» .

ـ وأخرج ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس قال : «نؤمن بالمحكم وندين به ، ونؤمن بالمتشابه ولا ندين به ، وهو من عند الله كله» .

ـ وأخرج أيضاً عن عائشة قالت : كان رسوخهم في العلم : أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه» .

فهذه النصوص صريحة كلها في أن المتشابه مما يؤمن به ولا يعمل به .

أمثلة من المتشابه الذي تتوافر فيه الصفات السابقة :

١ ـ الرؤيا التي أريها الرسول ـ صلى الله عليه وسلم والشجرة الملعونة في القرآن

قال الله تعالى في سورة الاسراء : « وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا [(١)] » .

يقول ابن كثير في هذه الآية : قال البخاري : حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس : «وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس» :

قال : هي رؤيا عين أُريها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليلة أسري به «والشجرة الملعونة في القرآن» : شجرة الزقوم [(٢)] » .

وقال ابن كثير في أول سورة الاسراء : «وقال الامام أحمد حدثنا حسن حدثنا ثابت أبو زيد ، حدثنا هلال حدثني عكرمة عن ابن عباس قال : أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس ، ثم جاء من ليلته فحدثهم بمسيره وبعلامة بيت المقدس وَبعيرهم ، فقال ناس : نحن لا نصدق محمداً بما يقول» فارتدوا كفاراً ، فضرب الله رقابهم مع أبي جهل . وقال أبو جهل : يخوفنا محمد بشجرة الزقوم ، هاتوا تمراً وزُبْداً فتزقَّموا . . . [(٣)] »

ويقول ابن كثير : اختار ابن جرير أن المراد بذلك ليلة الاسراء ، وأن الشجرة الملعونة هي شجرة الزقوم ، قال : لاجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك ، أي : في الرؤيا والشجرة [(٤)] » .

---

(١) الاسراء : ٦٠ .

(٢) البخاري : تفسير سورة إسرائيل : ٦/١٠٧ ـ ١٠٨ وابن كثير : ٥/٨٩ .

(٣) تفسير ابن كثير : ٥/٢٦ وسند أحمد : ١/٣٧٤ .

(٤) تفسير ابن كثير : ٥/٩٠ .

وقال الله تعالى في سورة الصافات :

«أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِّلظَّالِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴿٦٥﴾ فَإِنَّهُمْ لَآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٦٦﴾»[1].

وقد قال ابن كثير في معنى هذه الآية :

يقول الله تعالى : أهذا الذي ذكره من نعيم الجنة وما فيها من مآكل ومشارب ومناكح وغير ذلك من الملاذّ خير ضيافةً وعطاءً أم شجرة الزقوم؟ أي التي في جهنم . ؟

وقوله : «إنا جعلناها فتنة للظالمين» : قال قتادة : ذكرت شجرة الزقوم فافتتن بها أهل الضلالة ، وقالوا صاحبكم ينبئكم أن في النار شجرة ، والنارتأكل الشجر ، فأنزل الله ـ عز وجل ـ «أنها شجرة تخرج في أصل الجحيم» : غذيت من النار ومنها خلقت . وقال مجاهد : «إنا جعلناها فتنة للظالمين» : قال أبو جهل لعنه الله : إنما الزقوم التمر والزُّبْد أتزقَّمُهُ» ثم يقول ابن كثير :

ومعنى الآية : إنما أخبرناك يا محمد بشجرة الزقوم اختباراً تخبر به الناس من يصدق منهم ممن يكذب ، كقوله تعالى : «وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ، والشجرة الملعونة في القرآن ، ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغياناً كبيراً»[2].

وقال الله تعالى في سورة الدخان :

«إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْيِ الْحَمِيمِ ﴿٤٦﴾ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»[3].

وقد قال الشوْكاني : أخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال : مرَّ أبو جهل

---

(١) الصافات : ٦٢ ـ ٦٦.

(٢) ابن كثير : ٧/١٦ـ١٧.

(٣) الدخان : ٤٣ ـ ٤٩.

برسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو جالس فلما بُعدَ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أوْلى لك فأَوْلى ثم أَوْلى لك فأَوْلى»، فلما سمع أبو جهل قال : من تُوعِدُ يا محمد ؟ قال : إياك. قال: بما تُوعِدُني ؟ قال : أوعدك بالعزيز الكريم ، فقال أبو جهل : أليس أنا العزيز الكريم» فأنزل الله إن شجرة الزقوم طعام الأثيم، إلى قوله انك أنت العزيز الكريم فلما بلغ أبا جهل ما نزل فيه جمع أصحابه ، فأخرج إليهم زبداً وتمراً ، فقال : تزقَّمُوا من هذا ، فوالله ما يتوعدكم محمدٌ إلا بهذا . فأنزل الله «إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم» إلى قوله «ثم إن لهم عليها لشَوْباً من حميم»[1].

وواضح من خلال الآيات السابقةوما ورد في أسباب نزولها وتفسيرها أن المشركين كذبوا بما أخبرت به من رؤيا الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليلة الإسراء وبما أخبر به القرآن الكريم من الشجرة الملعونة في القرآن، شجرة الزقوم التي تخرج في أصل الجحيم والتي جعلها الله طعاما للأثيم يوم القيامة ، وأنهم كانوا يثيرون الفتنة بين الناس بما يتناقلونه من هذه الأخبار على طريق الاستغراب والاستهزاء ، لأنهم لم يستطيعوا أن يتصوروا ذلك ولأنه في رأيهم مخالف لما ألفوه وعرفوه في هذه الحياة الدنيا بل إنهم حاولوا تأويل ذلك كما فعل أبو جهل حينما قال لهم : إن الزقوم هو التمر والزبد تَزقَّموا ، فهذا الذي يتوعدكم به محمد . !! وقد ذكر أن بعض الناس قد ارتد عن الاسلام .

ولا شك أنه قد اجتمع في هذا المثال كل الصفات التي ذكرت في آية المتشابه ، حيث تتَّبع المشركون هذه الآيات المتشابهة ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلها ، وقد تحققت الفتنة بارتداد البعض عن الاسلام ، كما حاول أبو جهل تأويل ما أخبرت به الآيات . ولا شك أيضاً أن ما أخبرت به الآيات هو من الأشياء التي يؤمن بها ولا يعمل بموجبها ، وقد آمن بها المؤمنون كما آمنوا بالمحكم ، ومعروف موقف الصدِّيق رضى الله عنه من رؤيا الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليلة الإسراء حيث سمي منذ ذلك بالصديق .

---

(١) فتح القدير : ٤/٣٩٩.

٢ ـ عدة خزنة جهنم :

قال الله تعالى في شأن خزنة جهنم :

«عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ»[1].

وقد قال ابن كثير في تفسيره :

وقوله : «عليها تسعة عشر» : أي من مقدَّمى الزبانية ، عظيم خَلْقُهم ، غليظ خُلُقُهم .

وقد قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو زرعة ، حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا ابن أبي زائدة ، أخبرني حارث عن عامر عن البراء في قوله : «عليها تسعة عشر» : قال إن رهطاً من اليهود سألوا رجلاً من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن خزنة جهنم ، فقال الله ورسوله أعلم ، فجاء رجل فأخبر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فنزل عليه ساعتئذ : «عليها تسعة عشر» فأخبر أصحابه . . .»

ويقول في قوله «وما جعلنا أصحاب النار» : أي : خُزَّانها «إلا ملائكة» : أي غلاظاً شداداً ، وذلك رد على مشركي قريش حين ذكر عدد الخزنة ، فقال أبو جهل : يا معشر قريش .: أما يستطيع كل عشرة منكم لواحد منهم فتغلبونهم ؟ فقال الله : «وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة : أي : شديدي الخَلْق لا يقاومون ولا يغالبون .

وقد قيل : إن أبا الأشدَّيْن ـ واسمه : كَلَدة بن أسيد بن خلف ـ قال : يا معشر قريش : اكفوني منهم اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ، إعجاباً منه بنفسه ، وكان قد بلغ من القوة فيما يزعمون أنه كان يقف على جلد البقرة ويجاذبه عشرة لينتزعوه من تحت

---

(١) المدثر : ٣٠ ـ ٣١.

قدميه ، فيتمزق الجلد ولا يتزحزح عنه . .

«وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا» : أي : إنما ذكرنا عِدَّتَهُم أنهم تسعة عشر اختباراً منا للناس .

«ليستيقن الذين أوتوا الكتاب » : أي : يعلمون أن هذا الرسول حق ، فإنه نطق بمطابقة ما بأيديهم من الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء قبله .

«ويزداد الذين آمنوا إيماناً» : أي : إلى إيمانهم ، أي : بما يشهدون من صدق إخبار نبيهم محمد صلى الله عليهم وسلم .

«ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون ، وليقول الذين في قلوبهم مرض» : أي : من المنافقين «والكافرون» ماذا أراد الله بهذا مثلاً : أي يقولون : ما الحكمة في ذكر هذا ههنا ؟ قال الله تعالى : «كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء» أي : من مثل هذا وأشباهه يتأكد الايمان في قلوب أقوام ، ويتزلزل عند آخرين ، وله الحكمة البالغة والحجة الدامغة .

وقوله : « وما يعلم جنود ربك إلّا هو : أي : ما يعلم عددهم وكثرتهم إلا هو تعالى ، لئلا يتوهم متوهم أنما هم تسعة عشر فقط كما قد قاله طائفة من أهل الضلالة والجهالة من الفلاسفة اليونانيين ، ومن تابعهم من الملّتين الذين سمعوا هذه الآية ، فأرادوا تنزيلها على العقول العشرة والنفوس التسعة التي اخترعوا دعواها ، وعجزوا عن إقامة الدلالة على مقتضاها ، فأفُهموا صدر الآية وقد كفروا بآخرها ، وهو قوله : «وما يعلم جنود ربك إلا هو » .[1]

وواضح من خلال ما ذكره ابن كثير من أسباب النزول وما جاء في تفسيره من محاولات المشركين التشكيك بما أخبرت به الآية من عدد خزنة جهنم ، وتأويلهم للآية بأن بإمكانهم أن يتغلبوا على الملائكة لأن عددهم قليل ، وذلك قياساً منهم لقوة الملائكة على قوة البشر . وهم يقصدون من ذلك كله تكذيب الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفتنة الناس عن دينهم . إلا أن المؤمنين كان لهم موقف آخر ، فقد أنكروا

---

(١) تفسير ابن كثير : ٨/٢٩٣ ـ ٢٩٥ .

على المشركين هذا القياس الفاسد الذي يقيس ما يجري في الحياة الآخرة على ما يجري في الحياة الدنيا ، ويقيس الملائكة على البشر ، وفيما أورده الفخر الرازي في تفسيره إشارة إلى ذلك حيث قال :

«روي أنه لما نزل قوله تعالى : «عليها تسعة عشر» قال أبو جهل لقريش : ثكلتكم أمهاتكم ، قال ابن أبي كبشة : إن خزنة النار تسعة عشر ، وأنتم الجمع العظيم ، أيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل منهم ؟! فقال أبو الأشدَّيْن ـ كَلَدة بن أسيد الجمحي وكان شديد البطش ـ :

أنا أكفيكم سبعة عشر ، وأكفوني أنتم اثنين . فلما قال أبو جهل وأبو الأشدّين ذلك ، قال المسلمون : ويْحَكُمُ لا تقاس الملائكة بالحدَّادين ! فجرى هذا مثلاً في كل شيئين لا يسوّى بينهما . والمعنى : لا تقاس الملائكة بالسجَّانين . والحداد : السَّجان الذي يحبس النار . فأنزل الله تعالى : «وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة » .[1]

وبهذا يتبين أن كل الصفات المذكورة للمتشابه في آية آل عمران متحققة في هذا المثال أيضاً حيث تتبَّع المشركون ما أخبرت به الآية من عدد خزنة جهنم الذي تشابه عليهم وجه الحكمة فيه فقاسوه على ما يعرفونه في الحياة الدنيا وقاسوا قوة الملائكة على قوة البشر محاولين بذلك تأويل هذا المتشابه وفتنة الناس عن دينهم ، وكان ذلك سببا في زيادة ضلال الكافرين والذين في قلوبهم مرض ، كما كان سببا في تيقن الذين أوتوا الكتاب من أن جاء به محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ حق لا ريب فيه لأنه موافق لما عرفوه في كتبهم ، وبذلك كله يزداد المؤمنون إيماناً بصحة ما أخبرهم به نبيهم ـ صلى الله عليه وسلم .

---

(١) التفسير الكبير: ٢٩

٣ ـ تحويل القبلة :

قال الله تعالى في سورة البقرة :

«وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ» (١)

وقال أيضاً :

«* سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾» (٢).

قال مكي بن أبي طالب في تفسيره : معناه : أن له ما بين مشرقها كل يوم ومغربها كل يوم ، وإنما خصّ الله ـ عز وجل ـ هذا أنه له ـ وإن كان كل الأشياء له ـ لأنه نزل في أمر معين ، وذلك أن اليهود كانت تصلي نحو بيت المقدس ، وصلّى النبي صلى الله عليه وسلم ، معهم إليها بضعة عشر شهراً ، ثم رجع إلى الكعبة فاستعظم اليهود ذلك فقالوا : «ما ولاّهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» فقال الله ـ جل ذكره ـ لنبيه ـ عليه السلام ـ قل يا محمد لله المشرق والمغرب يصرف من يشاء إلى أين يشاء ، فحيث ما تولوا فثم وجه الله . . . .

وقال ابن زيد : لما نزل على النبي «ولله المشرق والمغرب» وأباح له التوجه أين

---

(١) البقرة : ١١٧

(٢) البقرة : ١٤٢ ـ ١٤٥

شاء قال : هؤلاء يهود يستقبلون بيتاً من بيوت الله ، فاستقبله النبي معهم ، فبلغه أنهم قالوا ما درى محمد ولا أصحابه أين قبلتهم حتى هديناهم ، فكره ذلك؛ النبي عليه السلام ورفع وجهه إلى السماء فأنزل الله «قد نرى تقلب وجهك في السماء» فاستقبل الكعبة . . .

وقال الضحاك : قالت اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم : إن كنت نبياً كما تزعم فإن الانبياء والرسل كانت قبلتُهُم بيت المقدس ، فإن صليت إلى بيت المقدس اتبعناك ، فابتلاهم الله بذلك وأمره أن يصلي إلى بيت المقدس ، فصلى إليه سبعة عشر شهراً ، فلم يتبعوه ، ثم صرفه الله إلى البيت الحرام ، فذلك قوله : «وما جعلنا القبلة التي كنت عليها» يعني بيت المقدس إلا لنعلم من يؤمن بالرسول من اليهود ومن لا يؤمن .

وروي أنه لما استقبل الكعبة أظهر المنافقون نفاقهم ، وقالوا : ما بال محمد يحوّلنا مرةً إلى هنا ومرة إلى ههنا .

وقال المسلمون في أنفسهم وفي من مضى من إخوانهم المسلمين : بطلت أعمالنا وأعمالهم فأنزل الله تعالى : «وما كان الله ليُضيع إيمانكم» : أي : صلاتكم نحو بيت المقدس . وقالت اليهود : «ما ولاَّهم عن قبلتِهم التي كانوا عليها» وكذلك قال المنافقون ، فأنزل الله عز وجل : «قل لله المشرق والمغرب» الآية.

وقيل : إن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : إن كنت في القبلة على هدىً فقد حُوِّلْت عنه ، وإن كنت على ضلالة فقد مات أصحابك على ذلك فأنزل الله تعالى «وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاة من مات منكم وهو يصلي إلى بيت المقدس .

وقال المشركون من أهل مكة : تحيّر محمد في دينه ، فكان ذلك فتنة للناس واختباراً وتمحيصاً للمؤمنين .

قال قتادة : صلت الأنصار حوْلين نحو بيت المقدس قبل هجرة النبي ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فصلّى نحوها ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله نحو

الكعبة ، فقال قائلون من الناس : «ما ولاّهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» وقالوا : لقد اشتاق الرجل إلى مولده فابتلى الله عباده بما شاء من أمره فأنزل الله في اليهود والمنافقين «سيقول السفهاء من الناس ما ولاّهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» إلى «مستقيم» وأنزل في المؤمنين : «وما كان الله ليُضِيع إيمانكم» إلى «رحيم» .

قال ابن جريج : بلغني أن نا ساً ممن أسلم رجعوا عن الإسلام حين استقبل النبي الكعبة ، وقالوا : مرة ههنا ومرة ههنا ؟ فأظهر الله لخلقه من يرتد فينافق ويخالف الرسول في القبلة ممن اتبعه وآمن بما جاء به» [1] .

قال ابن كثير : «وقد جاء في هذا الباب أحاديث كثيرة ، وحاصل الأمر أنه قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أمر باستقبال الصخرة من بيت المقدس ، فكان بمكة يصلي بين الركنين ، فتكون بين يديه الكعبة وهو مستقبل صخرة بيت المقدس ، فلما هاجر إلى المدينة تعذر الجمع بينهما ، فأمره الله بالتوجه إلى بيت المقدس ، فاستمر الأمر على ذلك بضعة عشر شهراً ، وكان يكثر الدعاء والابتهال أن يوجَّه إلى الكعبة التي هي قِبْلة إبراهيم عليه السلام ، فأجيب إلى ذلك ، وأُمِر بالتوجه إلى البيت العتيق ، فخطب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، الناسَ وأعلمهم بذلك . . . . ولما وقع هذا حصل لبعض الناس ، من أهل النفاق والريب والكفرة من اليهود ، ارتياب وزيْغ عن الهدى وتخبيط وشك ، وقالوا : «ما ولاهم عن قِبلتِهم التي كانوا عليها . . . . »» [2]

ومن خلال ما قدمناه من النقول في معنى آيات تحويل القبلة نرى مقدار الفتنة التي أثارها اليهود والمنافقون بتلك الأقاويل الباطلة التي أطلقوها محاولين تأويل ما حدث مرة بأن محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، لم يهتد إلى قبلته الاّ بهِمْ ، ومرة بأنه تحير في قبلته ، ومرة بأنه إن كان أولاً على هدى فقد حُوِّل عنه وإن كان على ضلالة فقد مات أصحابه على ذلك ، ومرة بأنه اشتاق إلى مولده . إلى غير ذلك من التأويلات التي كان لها أثر سيء على ضعاف الإيمان فقالوا : مرة ههنا ، ومرة ههنا ؟

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية ـ مخطوطة الرباط ـ .

(٢) تفسير ابن كثير : ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

وكان ذلك سبب ارتداد بعضهم عن الاسلام .

إن آيات تحويل القبلة تصلح مثالاً للمتشابه الذي تتوافر فيه الشروط التي أشرنا إليها سابقاً ، وهي أن الذين تتبعوا هذا المتشابه : هم اليهود والمنافقون وهم من الذين في قلوبهم زَيْغ ، وهم بذلك يريدون الفتنة وقد حصلوا على شيء منها بارتداد بعض الناس عن الإسلام ، كما حاولوا تأويل هذا التحويل حسب رغباتهم وأهوائهم . «وكان ذلك التحويل أمراً عظيماً في النفوس إلا على الذين هدى الله قلوبهم وأيقنوا بتصديق الرسول ، وأن كل ما جاء به فهو الحق لا مِرْيَة فيه ، وأن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، فله أن يكلف عباده بما شاء وينسخ ما يشاء وله الحكمة التامة والحجة البالغة في جميع ذلك ، بخلاف الذين في قلوبهم مرض ، فإنه كلما حدث أمر أحدث لهم شكاً ، كما يحصل للذين آمنوا إيقان وتصديق [1] » كما قال عنهم : يقولون آمنا به كلٌّ مِنْ عند ربِّنا» .

ولا شك بأن هذا المثال من المتشابه يصلح للمتشابه الذي هو المنسوخ ـ كما هو قول ابن عباس ـ كما يصلح مثالاً للتكليف غير المعقول المعنى :

ـ أما كونه من المتشابه الذي هو المنسوخ فلأنه أمر المسلمين أولاً بالتوجيه إلى بيت المقدس ثم أمرهم بالتحول عنها إلى الكعبة ، كما أنه يمكن أن يكون من المنسوخ الذي يمكن أن تختلف فيه الشرائع لأن الأمر بالتوجه إلى بيت المقدس كان موافقاً لما عند اليهود ، ثم جاء النسخ مخالفاً لهم مما جعلهم يثيرون الشكوك والفتن حول هذا النسخ ، ويحاولون تأويله ، ليفتنوا الناس عن دينهم .

ـ كما يمكن أن يصلح مثالاً للمتشابه غير المعقول المعنى وذلك لأنه أمر تعبدي لا تظهر فيه الحكمة من التحويل من قبلة إلى قبلة أخرى ، إلا إذا جعلناه يدخل تحت حكمة عامة جامعة للأوامر التعبدية وهي الابتلاء ليعلم الطائع من العاصي كما أشارت إلى ذلك الآية السابقة ولكن يبقى الأمر التعبدي الخاص الذي هو تحويل القبلة حكمته الخاصة غير ظاهرة ، مما تسبب عنه تشكك وارتياب لبعض الناس .

---

(١) تفسير ابن كثير : ١/٢٧٧

ومن خلال الأمثلة الثلاثة التي قدمناها يتضح معنى المتشابه الذي نميل إلى ترجيحه وهو يشمل في ما يظهر لنا :

ما أخبرنا الله به تعالى من شؤون عالم الغيب مما لا يقع تحت سلطان حواسنا ولا يدخل في دائرة إدراكنا كمشاهد القيامة وما فيها من ألوان النعيم وصنوف العذاب وتفصيلات ذلك وجزئياته ، فإن ذلك كله لا تستطيع عقولنا تصور حقيقته وكيفيته ، وإنما تدرك منه معاني كلية مجملة منتزَعة من عموم تلك التفصيلات والجزئيات ، ولم يكلفنا الله سبحانه وتعالى أن نؤمن بأكثر من تلك المعاني المجْمَلة «لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعَها» وذلك لأن العقل البشري لا يستطيع تصور ما لا يُحسُّه وما ليس من جنس ما يُحسُّه ، فإذا تكلف الإنسان محاولة إدراك ذلك بتصوّره في ذهنه أو تشخيصه في عالم الواقع ، كان لا بد له أن يقيسه على بعض ما عرفه في عالم الشهادة كما حاول ذلك بعض الجاهلين في الأمثلة السابقة التي ذكرناها في شأن «شجرة الزقوم» وفي شأن «عِدَّة خَزَنَة جهنم» ومثل هذا القياس لعالم الغيب على عالم الشهادة قياس مرفوض وغير صحيح نظراً لما بينهما من التباين الكلي والاختلاف الجذري . والذي تؤكده الآيات القرآنية من خلال وصفها للعالَمَيْن .

ـ أدخل بعض العلماء من المتأخرين (١) «آيات الصفات» ضمن المتشابه بدعوى أن ظاهرها غير مراد ، لأنه يرى أنه يلزم من إجرائها على معانيها الظاهرة نوع من التشبيه أو التجسيم أو غير ذلك مما يظن من المحاولات العقلية . والحقيقة أن اندفاع بعض العلماء لوضع آيات الصفات ضمن دائرة المتشابه كان نتيجة لدخول الفلسفة اليونانية ومنطقها مجال الثقافة الاسلامية وعلومها والمحاولات التوفيقية التي جرت ما بين ما يسمى بالمعقول والمنقول ، والتي تَبنَّاها بعض المتكلمين المسلمين بدافع الاحتجاج للعقيدة الاسلامية والدفاع عنها في وجه الهجمة الفلسفية ، إلّا أن تسليم بعض المتكلمين المسلمين ابتداءً بأن ما جاء به المنطق اليوناني هو المعقول، جعلهم في موقف حرج تجاه آيات الصفات التي لو أخذت على ظاهرها لبدَت متعارضة مع هذا المعقول ، فكان الطريق عندهم أن تُؤوَّل هذه الآيات لتتفق مع المسلَّمات

(١) قال في الاتقان ٣ـ١٢ : ولابن اللبان فيها تصنيف مفرد» . وهو رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات .

المنطقية العقلية ، وكان لذلك آثار لم تُحمد عُقباها على عقيدة الأمة فوقعت في فتنة الفُرقة والاختلاف .

وقد تصدّى ابن تيمية للرد على من أدخل أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله بقوله :

« من قال : إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه فنقول : أما الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه ، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ، ولا قالوا : إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه ، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة ، قالوا في أحاديث الصفات : تُمَرُّ كما جاءت ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها ، والتي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه . ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلّت عليه من معناها ويفهمون منها بعض ما دلت عليه ، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد ، والفضائل وغير ذلك . . . » ثم يقول :

فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه ، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته [1] . . . . »

ويبين ابن تيمية في مكان آخر أن هذا ما كان عليه الصحابة والتابعون بقوله :

« وأيضا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها ، وفسَّروها بما يوافق دلالتها وبيانها ، ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أحاديث كثيرة توافق القرآن وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول : «لو أعلمُ أعلمَ بكتاب

---

(١) الفتاوى - باختصار : ١٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥

الله مني تبلغه آباط الابل لأتيتُه». وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتا للصفات ورواية لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا . . . » ثم يقول : «وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى «الرحمن على العرش استوى» كيف استوى ؟ .

فقال : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة». وكذلك ربيعة قَبْله . وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السُّنة من يُنكِرُه . وقد بيَّن أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال كيف استوى؟[1]» .

والذي نميل إليه في شأن «آيات الصفات» وما شابهها من الآيات المتصلة بالعقيدة أن نسلك فيها مسلك سلف الأمة قبل أن تتورط في الفرقة والاختلاف ، حيث لم يعرف عنهم أنهم جعلوا آيات الصفات وما شابهها من قبيل المتشابه «الذي لا يعلم تأويله إلا الله» وآمنوا بمعانيها العامة المجملة على ما تدل عليه من معانٍ صحيحة ولم يسلكوا فيها مسلك التأويل والذي يبعد أحياناً كثيرة فيكون سببا للتحريف والتضليل ، كما أنهم لم يتوسعوا في الدقائق والتفاصيل المؤدية إلى التقوّل على الله بغير علم وانما وقفوا عند النصوص فعملوا بالمحكم وآمنوا بالمتشابه وحملوه على المحكم ، ويسَعُنا ما وسِعَهم .

ولا شك بأن التفاصيل التي دخل فيها علماء الكلام ـ ولم تُعْرَف عن سلف الأمة ـ فيما يتصل بالصفات وعلاقتها بالذات : هل هي عين الذات ؟ أو غير الذات ؟ أو لا هي عين ولا هي غير ؟ وأمثال هذه الدقائق التي لا يمكن فيها الوصول إلى يقين لأنها تقوم على تصورات مظنونة وافتراضات موهومة واصطلاحات كلامية جدلية ، لا شك بأن هذه التفاصيل وأمثالها مما يتصل بالصفات هي من قبيل المتشابه الذي لا

---

(١) الفتاوى ـ باختصار : ١٣/٣٠٧ ـ ٣٠٩

يزداد شاربه إلا ظمأ ، ومن ثمَّ كان لكثير من علمائنا موقف من علم الكلام ونهى عنه ، بل إن بعض من سار فيه شوطا بعيدا تركه بعد أن يئس منه ورجع إلى طريقة القرآن التي التزم بها سلف الأمة ولم يجاوزها كما فعل الرازي وغيره من أئمة الكلام[1]

وخلاصة القول في موضوع «آيات الصفات» أنها بمعانيها العامة المجملة الصحيحة ليست من قبيل المتشابه ، «الذي لا يعلم تأويله إلا الله» ولكن الكلام حول الذات وحقائق الصفات وكيفياتها هو الذي يدخلها في نطاق هذا المتشابه ، وهو أمر ليس مطلوباً منا البحث فيه ، بل المطلوب منا الكف عنه ومجانبته وعدم الاقتراب منه .

ـ كذلك يمكن أن يدخل في المتشابه التكاليف التعبدية التي لا يعقل معناها ولا تدرك حكمتها من قِبَلِنا كما أشار إلى ذلك الماوردي ومثّل له بأعداد الصلوات ومقادير الزكوات ، وكما مثَّلنا له بحادثة نسخ القبلة وتحويلها مع اعتقادنا أن وراء ذلك حكمة باهرة ، لأنه صادر عن إله حكيم لا يأمرنا إلا بما فيه حكمة ويترتب عليه فائدة .

---

(١) قال في الاتقان : ـ ٣/١٣ ـ ١٤ : « وكان إمام الحرمين يذهب إليه ـ التأويل في آيات الصفات ـ ثم رجع عنه فقال في الرسالة النظامية : الذي نرتضيه ديناً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها . وقال ابن الصلاح : على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها ، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصرف عنها ويأباها»